

**منهج الإمام الماتريدي**  
**في بحث مسألة رؤية الله تعالى ” دراسة تحليلية ”**

إعداد الدكتور

**إبراهيم سليمان سويلم**

مدرس العقيدة والفلسفة  
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية  
بنات - بورسعيد



## منهج الإمام الماتريدي في بحث مسألة رؤية الله تعالى دراسة تحليلية

إبراهيم سليمان سويلم  
قسم العقيدة والفلسفة - شعبة أصول الدين - كلية الدراسات الإسلامية والعربية  
للبنات - بورسعيد - جامعة الأزهر - مصر  
البريد الإلكتروني: Ibrahemswelam25g2@.el@zhar.edu.eg

### المخلص:

يتناول هذا البحث منهج الإمام الماتريدي - رحمه الله - في مسألة رؤية الله تعالى، وقد أثبت الإمام الماتريدي هذه المسألة الهامة بمناهج متعددة كل واحد منها كان كافيًا لإثبات رأيه الذي هو رأي جمهور أهل السنة في مسألة الرؤية، لكن الماتريدي صاحب العقلية الفذة لم يكتف بمنهج واحد ولكنه نوّع الأدلة وتفنن في المناهج، فأتى بالمنهج السمعي الذي هو أهم المناهج في مسألة الرؤية فجاء بآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ، ثم أتى بالمنهج العقلي واستخدم أنواعه المشهورة كالقياس والتمثيل، ثم ختم بالمنهج النقدي الذي نقد فيه المخالفين وهم المعتزلة، فرد على أقوالهم وأبطل آرائهم بصورة منهجية موضوعية.

كلمات مفتاحية: الماتريدي - أهل السنة - السمع - العقل - المنهج - النقد - رؤية الله.

**The approach of Imam Almatuuridi in researching  
the subject of Alla's vision.**

**Analytical study**

**Ibrahim soliman swelam**

The department of doctrine and philosophy the section of the fundamentals of religion the faculty of Islamic and Arabic studies for girls. Portsaid – Al Azhar university – Egypt.

Email: Ibrahem swelam 25 92 @ [el@zhar.edu.eg](mailto:el@zhar.edu.eg)

**ABSTRACT:**

This research discusses the approach of Imam "Al maturidi, may God have mercy on him about the subject of Alla's vision. He has proved this important subject in several methods. Every method. Has proved his opinion which was the same opinion as the sunnis in the subject of the vision. Almatuuridi who has an inimitable mentality was not satisfied with one method. In other words, he vused different proofs and mastered in methods. He depended on the audio method which is one the most important methods in the subject of vision.

He depended of verses from the Holy Quran and sayings "Hadith" of the prophet Muhammed. More over, he depended on the Mental method and used its Famous kinds such as measurement representation . Finally, he used the critical method in which he criticized the opposers who were "Almutazila" He Could disprove their opinions in an objective way.

Key worwds:Almatuurid – the Sunnis – audio – Mind – approach – criticism – Allah's vision.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### وبعد:

فقد كتب الله تعالى لمذهب أهل السنة الذيوع والانتشار، في كافة الأنحاء والأمصار، وفي مختلف الأزمنة والأعصار، وقد قيض الله تعالى لهذا المذهب الذي هو مذهب السواد الأعظم من المسلمين من الأسباب ما جعله كذلك .

وكان من أهم هذه الأسباب أن هدي رجالاً مخلصين في كل زمن وفي كل حين، حملوا على أكتافهم أمانة هذا المذهب ولم يشفقوا منها، بل اعتنوا بها ولم يحدوا عنها، ويحدثنا كل عصر من عصور الإسلام، عن كوكبة من الأئمة الأعلام، الذين قاموا بهذا المذهب أتم القيام، فأفنوا في خدمته مدة أعمارهم، وسقوه بقرائح أفكارهم، حتى اشتد عوده وطبق الأرجاء، فأصبح كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

وكان من هؤلاء الأعلام، إمام الهدى، أبو منصور الماتريدي - رحمه الله - الذي ناضل عن الدين، ووطد عقائد المسلمين، وناظر المخالفين، ورد على المبتدعين، حتى سقط في أيديهم وولوا مدبرين .

وكان من المسائل التي بحثها الإمام الماتريدي وأدلى فيها بدلوه، مسألة رؤية الله - تعالى - تلك المسألة الهامة التي ثار فيها خلاف كبير بين المتكلمين ما بين مثبتين أو نافرين، فتصدى الماتريدي - رحمه الله - لبيانها وانبرى لإثباتها .

ولقد أثبت الماتريدي هذه المسألة بمناهج معتبرة كل منها على حدة كان كافيًا لإثبات رأيه الذي هو رأي جماهير أهل السنة في المسألة، ولكن الماتريدي

صاحب العقلية الفذة لم يشأ أن يكتفي بمنهج واحد لكنه نوع الأدلة، وتفنن في المناهج، فأتى أولاً بالمنهج السمعي الذي هو أهم أدلة الإثبات في هذه المسألة السمعية، فجاء بآيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ، وقد كان هذا المنهج كافياً لإثبات مسألة الرؤية كما شهد بذلك أعلام أهل السنة من مدرسة الماتريدي كأبي المعين النسفي، ومن غيرهم كالفخر الرازي من الأشاعرة، لكن الماتريدي أيد المنهج السمعي بالمنهج العقلي، فاستخدم الأدلة العقلية المشهورة عند المتكلمين كالقياس والتمثيل، ولم يكتف بذلك بل عزز هذين المنهجين بمنهج ثالث هو المنهج النقدي، حيث وجه الماتريدي من خلاله سهام النقد إلى المخالفين - وهم المعتزلة هنا - فهدم آرائهم، وفند أقوالهم، فأبطلها بطريقة منهجية موضوعية فيها من أدب الحوار والجدل ما فيها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء بطريقة تحليلية على تلك المناهج الأربعة التي استعملها الماتريدي لإثبات عقيدة أهل السنة في مسألة الرؤية، ولذلك اخترت أن يكون عنوانها «منهج الإمام الماتريدي في بحث مسألة رؤية الله تعالى دراسة تحليلية».

### وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة مباحث:

ففي التمهيد ترجمت ترجمة موجزة مفيدة للإمام الماتريدي، وذكرت تعريف المنهج لغة واصطلاحاً، ثم نبذة مختصرة عن مسألة الرؤية.

والمبحث الأول جاء بعنوان: المنهج السمعي وفيه ذكرت طريقة الإمام الماتريدي في الاعتماد على الأدلة السمعية في هذه المسألة سواء آيات القرآن الكريم أو أحاديث النبي ﷺ، وقد اعتنى الماتريدي بذكر أدلة السمع وأهميتها في الإسلام عموماً وفي العقيدة خصوصاً وفي مسألة الرؤية بوجه أخص، وقد كان

هذا المنهج هو أهم مناهج البحث في المسألة ولذلك أخذ مقداراً أكبر من غيره من المناهج الأخرى.

**والمبحث الثاني جاء بعنوان:** المنهج العقلي وفيه بينت العقلية الفذة التي يتمتع بها الماتريدي حيث استخدم مواهبه العقلية في التحليل والاستنباط من معاني الآيات وأحياناً يستعمل القياس العقلي، وأحياناً يستخدم التمثيل.

**ثم جاء المبحث الثالث والأخير بعنوان:** المنهج النقدي وعرضت فيه بعض النقود التي وجهها الماتريدي إلى المعتزلة عموماً وإلى أبي القاسم الكعبي خصوصاً، وبينت طريقته المميزة في النقد والنقاش والحوار مع الخصوم.

ثم ذيلت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج.

ثم ختمت بثبت لأهم مراجع البحث ومصادره.

وأخيراً فهرس لأهم الموضوعات.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب لنا التوفيق والإخلاص والقبول.

## تمهيد

يتضمن هذا التمهيد ثلاث نقاط نتعرف من خلالها على عنوان البحث وهي:

### أولاً: ترجمة الإمام الماتريدي:

نسبه: هو إمام أهل السنة: محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي<sup>(١)</sup>، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ولذلك يضيف بعض أتباعه في نسبه لقب: "الأنصاري"<sup>(٣)</sup>.

وأحياناً ينسب للإمام أبو منصور إلى "ماتريد"<sup>(٤)</sup> فيقال: الماتريدي وأحياناً ينسب إلى سمرقند<sup>(٥)</sup> فيقال: السمرقندي.

ألقابه: لقب الماتريدي بألقاب كثيرة منها: "إمام الهدى" و"إمام المتكلمين" و"مصحح عقائد المسلمين" و"رئيس أهل السنة"، وهي ألقاب تومئ إلى ما له من مكانة مرموقة في نفوس مؤرخيه كما تدل على منزلته العلمية الممتازة بين أصحابه<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن قطلوبغا الحنفي: تاج التراجم ص٢٤٩ بتحقيق محمد خير - رمضان يوسف - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م - دار القلم - دمشق.

(٢) البيضاوي: إشارات المرام من عبارات الإمام ص٢٣ تقديم الشيخ زاهد الكوثري - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٤م - دار زمزم.

(٣) نفس المصدر ص٢٣.

(٤) ماتريد: هي محلة من سمرقند ويقال لها ماتريت أيضاً خرج منها جماعة من العلماء والفضلاء.

راجع: السمعاني: الأنساب ج٢ ص٣ بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى اليماني - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢م - مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد.

(٥) سمرقند بفتح أوله وثانيه ويقال لها بالعربية سمران بلد معروف مشهور قيل أنه من أبنية ذي القرنين، وهي مدينة مشهورة بما وراء النهر ينسب إليها خلق كثير من العلماء ولها تاريخ معروف. راجع: ياقوت الحموي: معجم البلدان ج٣ ص٢٤٧ - الطبعة الثانية سنة ١٩٩٥م - دار صادر بيروت، وابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب ج٢ ص١٣٧ - دار صادر بدون تاريخ.

(٦) راجع مقدمة تحقيق تأويلات أهل السنة للماتريدي ج١ ص٧٣ بتحقيق د/مجدي باسلوم - الطبعة الأولى - سنة ٢٠٠٥م - دار الكتب العلمية - بيروت.



### مولده:

اختلف المترجمون للإمام الماتريدي في سنة مولده، ولكن الدكتور فتح الله خليف يرجح أن تكون سنة ولادته هي ٢٤٨هـ<sup>(١)</sup> بينما يرى غيره أن سنة ولادته الماتريدي هي ٢٣٨هـ<sup>(٢)</sup>، ويذهب آخرون إلى أن تكون سنة ولادته ما بين سنة ٢٣٣هـ إلى سنة ٢٤٠هـ<sup>(٣)</sup>.

### أساتذته:

لقد تتلمذ الماتريدي على كوكبة من علماء عصره من علماء المذهب الحنفي، برعوا في الفقه والكلام والأصول، واغترفوا من معين لا ينضب هو كتب أبي حنيفة في الفقه والكلام، ولقد كانت هذه الكتب تُروى وتشرح جيلا بعد جيل<sup>(٤)</sup>.

فمن أشهر أساتذة الماتريدي:

١ - محمد بن مقاتل الرازي: وهو من الطبقة الرابعة التي تلقت آراء أبي حنيفة في العقائد، وتولى قضاء الري وتتلمذ على يد محمد بن الحسن الشيباني<sup>(٥)</sup>.

الشيباني<sup>(٥)</sup>.

٢ - أبو نصر العياضي: قال ابن قطلوبغا عن الماتريدي إنه (تخرج بأبي نصر العياضي)<sup>(٦)</sup>.

٣ - أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني: أجمع المترجمون على أنه كان عالماً جامعاً بين الأصول والفروع، وقد أخذ العلم عن أبي سليمان الجوزجاني<sup>(٧)</sup>.

الجوزجاني<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع مقدمة تحقيق كتاب التوحيد للماتريدي ص ٤٤ بتحقيق د/ فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - بدون تاريخ.

(٢) بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقيدية ص ٤٤ - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م - دار التركي - تونس.

(٣) مقدمة تحقيق تأويلات أهل السنة ج ١ ص ٧٣.

(٤) بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص ٤٥.

(٥) إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ج ٢ ص ١٣ طبعة دار إحياء التراث العربي بدون تاريخ.

(٦) تاج التراجم ص ٢٥٠.

(٧) الزبيدي: إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٢ مؤسسة التاريخ العربي - بيروت سنة ١٩٩٤م.

٤ - نصير بن يحيى البلخي: وقد كان بارعاً في الفقه الحنفي والكلام<sup>(١)</sup>.

تلامذته: إن الماتريدي قد رفع لواء مدرسة فكرية في علم العقائد تناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل، فهناك علماء من نفس وآخرون من بزدوة، وسمرقند، وبخاري قد تتلمذوا على أبي منصور<sup>(٢)</sup>.

وكان من أشهر من تتلمذ على الماتريدي:

١ - أبو القاسم السمرقندي: وقد أخذ الفقه والكلام عن الماتريدي، وصحب مشايخ بلخ وأخذ عنهم التصوف، وهو من عباد الله الصالحين الذي يضرب به المثل في الحكمة وحسن العشرة<sup>(٣)</sup>.

٢ - علي الرستغي: وصفه المترجمون بأنه من أجل أصحاب أبي منصور ومن أعظم مشايخ سمرقند<sup>(٤)</sup>.

٣ - أبو محمد عبدالكريم بن موسى البزدوي: جد فخر الإسلام البزدوي أخذ عن إمام الهدى أبي منصور الماتريدي عن أبي بكر الجوزجاني<sup>(٥)</sup> وهو أصل أصل لأسرة عريقة قد تخرج منها عباقرة العلماء واشتهر أولاده وأحفاده بالنبوغ في العلوم الشرعية ومؤلفاتهم أعظم شاهد على ذلك<sup>(٦)</sup>.

هؤلاء أشهر تلامذة الماتريدي الذين أخذوا عنه مباشرة لكن هناك أعلاماً مشهورة انتسبوا إلى مدرسة الماتريدي في الأجيال اللاحقة.

وقد ذكرهم الدكتور فتح الله خليف في مقدمة تحقيق كتاب التوحيد تحت هذا

العنوان:

- (١) نفس المصدر ج ٢ ص ٥٥.
- (٢) بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص ٤٩.
- (٣) عبدالحى اللكنوي الهندي: الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٤٤ - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤هـ - مطبعة السعادة - مصر.
- (٤) نفس المصدر ص ٨٥ وراجع طاش كبرى زادة: مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٨٢.
- (٥) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٠١.
- (٦) بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص ٥٠.

### أنصار مذهب الماتريدي في الأجيال اللاحقة<sup>(١)</sup>:

- ١ - القاضي الإمام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين عبدالكريم البزدوي ت ٤٧٨هـ وقد ألف كتاب أصول الدين.
- ٢ - أبو المعين النسفي ت ٥٠٨هـ وهو من أعظم أنصار ذلك المذهب، مؤلف كتاب تبصرة الأدلة، يعد الينبوع الثاني بعد كتاب التوحيد للماتريدي الذين جاءوا بعده.
- ٣ - الشيخ نجم الدين أب وحفص عمر بن محمد ت ٥٣٧هـ مؤلف عقائد النسفي، ويقال: إنه بمنزلة الفهرس لكتاب "تبصرة الأدلة" ومع ذلك ما زال هذا الكتاب محور الدراسة في الأزهر وغيره إلى يومنا هذا.
- ٤ - الشيخ مسعود بن عمر التفتازاني أحد المتضلعين في العلوم العربية والمنطق والكلام وهو شارح العقائد النسفية.
- ٥ - الشيخ كمال الدين محمد بن همام الدين الشهير بابن الهمام ت ٨٦١هـ صاحب كتاب "المسايرة في علم الكلام".
- ٦ - العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي مؤلف كتاب "إشارات المرام من عبارات الإمام".
- ٧ - وأخيراً الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري المصري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية.

### مؤلفات الماتريدي:

لقد تنوعت ثقافة الإمام الماتريدي وتعدد الفنون التي ألف فيها، ما بين التفسير والأصول والفقه وعلم الكلام والردود على المخالفين، ومن أشهر هذه المؤلفات

(١) د/ فتح الله خليف مقدمة تحقيق كتاب التوحيد للماتريدي ص ١٢ وما بعدها.

التي ذكرتها كتب التراجم للماتريدي:

- ١ - التفسير المسمى تأويلات أهل السنة (وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب بل لا يدانيه شتى من تصانيف من سبقه في ذلك الفن)<sup>(١)</sup>.
- ٢ - كتاب التوحيد، وهذان الكتابان مطبوعان.
- ٣ - أصول الفقه، للماتريدي كتابان في أصول الفقه هما: "مأخذ الشرائع وكتاب الجدل".

- ٤ - شرح الفقه الأكبر.
- ٥ - المقالات.
- ٦ - الدرر في أصول الدين.
- ٧ - بيان وهم المعتزلة.
- ٨ - رد تهذيب الجدل.
- ٩ - الرد على القرامطة.
- ١٠ - رد أوائل الأدلة.
- ١١ - رد وعيد الفساق.
- ١٢ - رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباھلي<sup>(٢)</sup>.

#### وفاته:

إذا كان المترجمون قد اختلفوا في سنة ولادة الماتريدي فإنهم قد اتفقوا على سنة وفاته، فقد اتفقت معظم كتب التراجم على أن الماتريدي توفي سنة ٣٣٣هـ بسمرقند<sup>(٣)</sup>.

(١) الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ج٢ ص٥٥.  
(٢) راجع هذه المؤلفات في مقدمة تحقيق د/ فتح الله خليف لكتاب التوحيد للماتريدي ص٧، وبلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص٥٨ وما بعدها، ومقدمة تحقيق تفسير الماتريدي ج١ ص٨٦ وما بعدها.

(٣) ابن قطلوبغا: تاج التراجم ص٢٥٠.

ثانيًا: مسألة الرؤية: تعد مسألة رؤية الله تعالى من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المتكلمين، والخلاف المعتد به في هذه المسألة هو الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة.

وأما الفرق الأخرى كالرافضة والمجسمة والكرامية، فلا تعدد بكلامهم في هذه المسألة؛ لأنهم ذهبوا إلى أن الرب جسم ذو هيئة وصورة يتحرك ويسكن ويزول وينتقل، وأنه في جهة معينة، ومن قال بهذا فإنه يجيز الرؤية في كل آن.

بل وقع التصريح منهم بأنه - تعالى - لو لم يكن جسمًا لما صح أن يرى، وهذا التصريح منهم بالجسمية والهيئة وغيرها من صفات المحدثات يجعل الكلام معهم في هذه المسألة غير مجدٍ، أو على حد تعبير القاضي عبد الجبار: (الكلام معهم في هذه المسألة لغو)<sup>(١)</sup>.

فأهل السنة الذين يمثلهم الإمام الماتريدي قد أثبتوا الرؤية وقالوا: إن رؤية الله تعالى جائزة من جهة العقل، وهي واجبة للمؤمنين في الدار الآخرة من جهة الشرع ولا خلاف بينهم في ذلك.

ولا يلزم من إثبات الرؤية عند أهل السنة إثبات شيء من صفات المحدثات من الجهة المقابلة والحيز والمكان<sup>(٢)</sup>.

والإمام الماتريدي باعتباره إمامًا من أئمة أهل السنة قد سار في هذه المسألة على نفس طريقة أهل السنة من إثباتها بأدلة متنوعة، ونفى كل ما يتوهمه العقل من تشبيه الله بشيء من مخلوقاته، فأكد في أكثر من موضع في بحثه لهذه المسألة أنه يثبت الرؤية بدون تكييف ولا تفاصيل، إذ لم يرد في الشرع شيء من هذا.

(١) القاضي عبد الجبار بن أحمد: شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٣ بتحقيق د/عبدالكريم عثمان - الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٦م - مكتبة وهبة بالقاهرة.

(٢) الإمام الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص ٦١ بتحقيق د/حمودة غرابية - المكتبة الأزهرية - بدون تاريخ

وأما المعتزلة فقد قالوا بوجود نفي الرؤية عن الله - تعالى - ، وهم يعتبرون هذا النفي من قبيل نفي التشبيه عن الله - تعالى - وتنزيهه أن يكون جسماً أو عرضاً أو أن يكون حالاً في مكان أو جهة، وقالوا إن الرؤية لا تصح إلا بهذه الكيفيات، ولما كانت هذه الكيفيات مستحيلة فإن الرؤية تكون مستحيلة على الله تعالى .

وقد تصدى الإمام الماتريدي لهم ورد عليهم مفنداً لآرائهم ومثبتاً لرأيه الذي هو رأي جماهير أهل السنة في مسألة الرؤية .

### ثالثاً: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً:

في اللغة: المنهج في اللغة مأخوذ من النهج وهو الطريق الواضح الذي يسير الإنسان على وفقه .

يقول ابن فارس: (النهج الطريق، ونهج لي الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج الطريق أيضاً، والجمع المناهج)<sup>(١)</sup> .

ويقول ابن منظور: (المنهاج الطريق الواضح، وفلان يستهيج نهج فلان، أي: يسلك مسلكه)<sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَمَلًا مِّنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَاهٌ ﴾ [المائدة: ٤٨] أي سبيلاً وسنة<sup>(٣)</sup> .

في الاصطلاح: كثرت تعريفات المنهج الاصطلاحية وكلها تدور حول المعنى اللغوي الذي يتضمن الكشف والوضوح، ومن ذلك ما يلي:

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ج٥ ص٢٨٨ بتحقيق: عبدالسلام هارون - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢م، اتحاد الكتاب العرب .

(٢) ابن منظور: لسان العرب ج٢ ص٣٨٣ - الطبعة الأولى - دار صادر - بيروت - بدون تاريخ .

(٣) الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن ج١٠ ص١٩٧٧ بتحقيق: أحمد شاکر - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م - مؤسسة الرسالة .

المنهج هو: (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)<sup>(١)</sup>.

وقيل في تعريف المنهج اصطلاحاً: إنه (خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر ويتبعها للوصول إلى نتيجة)<sup>(٢)</sup>.

فالمنهج إذن هو: الطريق البين الذي يسير فيه الباحث في أي مجال من مجالات المعرفة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة في هذا المجال.

وغني عن البيان أن المنهج بهذا التعريف النظري الدقيق لم يكن معروفاً عند المتقدمين، ومنهم الإمام الماتريدي، ومع ذلك فقد استخدموه عملياً وساروا عليه طريقاً للبحث دون الخوص في تعريفاته أو تفصيلاته النظرية.

والواقع أن الإمام الماتريدي وهو يبحث مسألة رؤية الله تعالى قد برع في حشد مجموعة من المناهج التي تنصر مذهبه — الذي هو مذهب عموم أهل السنة — في هذه المسألة.

ومن خلال دراستي لهذه المسألة الهامة عنده ظهر لي أنه اعتمد أربعة مناهج رئيسة لبحث هذه المسألة وهي المنهج السمعي، والمنهج العقلي، والمنهج اللغوي، والمنهج النقدي، وحول بيان هذه المناهج ستأتي هذه الدراسة في غضون الصفحات التالية:

(١) عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي ص٥ — الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٧م — وكالة المطبوعات بالكويت.

(٢) يوسف خياط: معجم المصطلحات العلمية والفنية ص٦٩٠ دار الجيل — بدون تاريخ.

## المبحث الأول

### المنهج السمعي

وقد آثرت أن أسميه بالمنهج السمعي؛ لأن هذه التسمية هي التي استعملها الماتريدي نفسه، ويمكننا تعريف المنهج السمعي عند المتكلمين – ومنهم الإمام الماتريدي – بأنه: الطريقة التي يتبعها المتكلمون اعتماداً على الأدلة السمعية بهدف الوصول إلى نتيجة ما إثباتاً أو نفيًا.

ومعنى ذلك أن الإمام الماتريدي – باعتباره متكلمًا سنياً – يعتمد على الأدلة النقلية في كل مسألة من المسائل التي يمكن يستدل عليها بالسمع سواء في إثبات ما يريد إثباته أو نفي ما يريد نفيه، وهذا أمر سنلاحظه واضحاً عند حين يستخدم الآيات والأحاديث في مسألة الرؤية.

أهمية المنهج السمعي عند المتكلمين: الحقيقة أن للمنهج السمعي أهمية قصوى عند المتكلمين، خصوصاً من أهل السنة الذين يمثلهم الماتريدي، فنجد متكلمي أهل السنة يذكرون أن الطرق التي يدرك بها الحق والباطل خمسة أوجه:

- ١ - كتاب الله عزوجل . ٢ - سنة رسوله ﷺ . ٣ - إجماع الأمة .
- ٤ - ما استخرج من هذه النصوص وبنى عليها بطريق القياس والاجتهاد .
- ٥ - حجج العقول<sup>(١)</sup> .

ويقول البغدادي: (الأحكام الشرعية مأخوذة من أربعة أصول وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس)<sup>(٢)</sup>.

(١) القاضي الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ص١٩ تحقيق: زاهد الكوثري - الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٠م - المكتبة الأزهرية للتراث .  
(٢) البغدادي: أصول الدين ص١٧ الطبعة الثالثة ١٩٨١م - دار الكتب العلمية - بيروت .



واستقر إجماع المدرسة الماتريدية على أن (أسباب العلم ثلاثة، الحواس السلمية، والخبر الصادق، والعقل)<sup>(١)</sup>.

فيذكر أبوالمعین النسفي أن (أسباب العلم وطرقه ثلاثة: أحدها: الحواس السلمية، والثاني: خبر الصادق، والثالث العقل)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك البزدوي يروى إجماع أهل السنة جميعاً على أن الخبر من أسباب العلم عند الناس فيقول: (الأسباب التي يعرف بها العباد الأشياء: قال عامة أهل السنة والجماعة هن ثلاثة: الحس والخبر والاستدلال)<sup>(٣)</sup>.

المنهج السمعي عند الإمام الماتريدي: تأسيساً لمذهب أهل السنة أو سيراً عليه نجد أن الإمام الماتريدي يقدر المنهج السمعي تقديراً كبيراً فهو يجعله - قبل العقل - أصل الدين ثم يجعله مشتركاً بين كافة البشر سواء في ذلك أهل الحق أو أهل الباطل، فيذكر من أهميته ما يلي:

أ - المنهج السمعي أصل الدين، يقول الماتريدي: (ثم أصل ما يعرف به الدين - إذ لا بد أن يكون لهذا الخلق دين يلزمهم الاجتماع عليه، وأصل يلزمهم الفرع إليه - وجهان أحدهما السمع والآخر العقل)<sup>(٤)</sup>.

ب - اللجوء إلى السمع عام بين أصحاب أي مذهب: يقول الماتريدي: (وأما السمع فلا يخلو بشر من انتحاله مذهباً يعتمد عليه ويدعو غيره إليه، حتى شاركهم

(١) التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٢٣ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م - المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) أبوالمعین النسفي: تبصرة الأدلة في أصول الدين ج١ ص١٤١ بتحقيق د/محمد الأنور عيسى - الطبعة الأولى سنة ٢٠١١م - المكتبة الأزهرية للتراث.

(٣) أبوالمعین البزدوي: أصول الدين ص١٨ بتحقيق هانز بيترلينس - المكتبة الأزهرية - بدون تاريخ.

(٤) الإمام الماتريدي: كتاب التوحيد ص٤٤ بتحقيق د/ فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - بدون تاريخ.

في ذلك أصحاب الشكوك والتجاهل، فضلاً عن الذي يقر بوجود الأشياء وتحققها<sup>(١)</sup>.

ج - الأخبار الآتية من الرسل عليهم السلام هي أصدق أنواع السمع فإذا كان الرسل - عليهم السلام - هم المخبرون المبلغون عن الله - عز وجل - فإنه لا سبيل للخلق إلى معرفة الأحكام الدينية إلا من طريق الرسل، وإذا ثبت صدقهم بالآيات البينات كانت أخبارهم هي أصدق الأخبار، يقول الماتريدي: (ثم إذ قد لزم قبول الأخبار بضرورة العقل لزم قبول أخبار الرسل؛ إذ لا خبر أظهر صدقاً من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم؛ إذ لا يوجد خبر يطمئن إليه القلب أوضح من أخبار الرسل صلوات الله عليهم)<sup>(٢)</sup>.

د - يعيب الماتريدي على منكري المنهج السمعي ويصف إنكارهم بالمكابرة: وبعد هذه الأهمية الكبيرة للمنهج السمعي ينبه الماتريدي على أن من أنكر السمع والأخبار الآتية عن طريق الرسل عليهم السلام فهو أقرب إلى الجهل والمكابرة فيقول: (إن من أنكر جملة الأخبار لحق بالفريق الأول لأنه أنكر إنكاره إذ إنكاره خبر فيصير منكرًا عند إنكاره مع ما فيه جهل نسبه واسمه ومائيته واسم جوهره، واسم كل شيء، فيجب به جهل محسوس، وعجزه عن أن يخبر عن شيء عاينه إذا خبر به فكيف يبلغ هو إلى العلم بما يبلغه مما غاب عنه؟، أو متى يعلم ما به معاشه وغذاؤه وكل ذلك يصل إليه بالخبر مع ما فيه الكفر بعظيم نعم الله وبأصل ما حمد هو به وبما فضل به على البهائم من النطق بالسمع وذلك نهاية المكابرة)<sup>(٣)</sup>.

(١) الماتريدي: كتاب التوحيد ص ٤٠

(٢) الماتريدي: كتاب التوحيد ص ٩٠

(٣) نفس المصدر ص ٧٠

## أهمية الاستدلال بالكتاب والسنة عند الإمام الماتريدي:

باعتبار أن الإمام الماتريدي أحد أئمة أهل السنة المعدودين فلا ريب أن يكون موقفه من دلالة القرآن والسنة سائراً في نفس الخط السني المعروف بالتقدير الكبير لهذين الأصلين، ويمكن الإشارة إلى تلك الأهمية عند الماتريدي في جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي .

أولاً: الجانب النظري: وأعني به ما ذكره الماتريدي من إشارات تدل على أهمية القرآن الكريم من حيث إنه كتاب سماوي معجز عجز الجن والإنس عن الإتيان بمثله، ومن حيث إنه ليس من كلام البشر، ومن حيث كونه خالياً من التناقض والاختلاف عند التدبر .

وكذلك السنة المشرفة – رغم قلة الاعتماد عليها عند الماتريدي – إلا أنه ذكر شيئاً نظرياً عنها حين حدثنا عن طبيعة الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ، وهي إما أن تكون متواترة فتقطع بصدقها، أو غير متواترة فننظر في أحوال روايتها حتى يصل إلى نتيجة يمكن من خلالها العمل أو الترك لهذا الخبر الذي لم يبلغ حد التواتر .

وقد أشار الماتريدي فيما بين أيدينا من مؤلفات له إلى تلك الأهمية في مواضع كثيرة سواء في تفسيره أو في كتاب التوحيد ومن ذلك ما يلي:

### ١ - بالنسبة لأهمية الاستدلال بالقرآن:

أ - القرآن كتاب من عند الله معجز، يقول الماتريدي: (...وعلى ذلك دل الله بالذي ثبت بالأدلة المعجزة أنه منه من نحو القرآن الذي عجز الإنس والجن أن يأتوا بمثله)<sup>(١)</sup>.

(١) الماتريدي: التوحيد ص ١٠ .

فالقرآن من عند الله وهو معجز للثقلين ويستدل الماتريدي على كون القرآن آية من عند الله أعجزت الخلق أجمعين والبشر منهم خصوصاً بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨] فيقول أثناء تفسيره لهذه الآية: (والدلالة على أنهم عجزوا عن ذلك ولم يطمع أحد منهم في ذلك إلا سفيه أظهر الله سفهه وكذبه في القرآن حيث قال: ﴿ لَوْ كُنَّا نَقْلُنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ وقال: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا لَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٢] لم يسأل التوفيق إن كان هو حقاً، ولكن سأل العذاب، دل أنه كان سفيهاً، فأية السفه: ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣١]، ثم ارتاب فيه وشك يقول: ﴿ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا لَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ وإلا لم يطمع ولم يخطر ببال أحد من الخلائق التكلف لذلك، دل أنه معجزة من الله تعالى<sup>(١)</sup>.

ب - القرآن محفوظ بحفظ الله لا مدخل فيه لظعن الطاعنين: فإن الله عزوجل تكفل بذاته بحفظ القرآن حتى ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾، وفيما وكل الحفظ إلى نفسه؛ لم يقدر أحد من الطاعنين مع كثرتهم منذ نزل أن يظعن فيه وذلك يدل على أنه سماوي محفوظ<sup>(٢)</sup>.

ج - القرآن خالٍ من الاختلاف والتناقض: يذكر الإمام الماتريدي هذه السمة المميزة للقرآن والمترتبة على كونه معجزة من عند الله محفوظاً بحفظه، وهي كون القرآن خالياً من كل اختلاف وتناقض عند التدبر، يذكر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء

(١) تأويلات أهل السنة ج٧ ص ١٠٩ .

(٢) الإمام الماتريدي: تأويلات أهل السنة ج٦ ص ٤١٩ .

٨٢] فيقول: (وفيه الاحتجاج على الملحدة، فلو وجدوا فيه الاختلاف لأظهروا ذلك، وقوله ﴿سُورَةٌ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة/ ٢٣] ولو قدروا على ذلك لأتوا به، دل ترك إتيانهم ذلك أنهم لم يقدروا على إتيان مثله، ولو وجدوه مختلفاً لأظهروه، ولو كان من كلام البشر - على ما قالوا - لأتوا به لأنهم من البشر، فظهر أنه منزل من عند الله<sup>(١)</sup>.

د - القرآن يهدي إلى الطريق القويم في الملة والعقيدة، يقول الماتريدي: (إن هذا القرآن يهدي إلى الملة التي هو أقوم الملل وأعدلها، والملة هي الدين، دين الله)<sup>(٢)</sup>.

وكأني بالماتريدي هنا يدعو دعوة صريحة إلى أخذ الملة الصحيحة والعقيدة الصريحة من القرآن الكريم الذي يهدي إليها أقوم هداية، وهذا يدل على تقديره الكبير للدليل القرآني الذي يجب أن يكون للعقيدة مأخذاً ومصدراً. هذا بالنسبة لأهمية القرآن.

٢ - وأما بالنسبة للسنة النبوية، فعلى الرغم من أن اهتمام الإمام الماتريدي بها كان بدرجة أقل إذا قورن باهتمامه بالقرآن، إلا أن ذلك لا ينفي اهتمامه بها نظرياً وتطبيقياً، ولا ننسى في هذا المقام أنه قد تعلم الحديث على أحد مشايخ عصره وهو محمد بن مقاتل الرازي<sup>(٣)</sup>.

والإمام الماتريدي وهو بصدد الحديث عن أسباب العلم والسبل الموصلة إليه وجدناه يقسم الأخبار الواردة عن النبي ﷺ إلى قسمين:

أحدهما: المتواتر الذي يفيد الصدق ولا يحتمل عليه الكذب.

(١) الماتريدي: تأويلات أهل السنة ج٧ ص ١١٠.

(٢) تأويلات أهل السنة ج٣ ص ٢٧٣.

(٣) راجع: بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي: حياته وآراؤه العقيدية ص٥٣، وراجع مقدمة تحقيق تفسير الماتريدي ج١ ص ٨٢ عند حديث المحقق عن شيوخ الماتريدي.

والثاني: غير المتواتر الذي لم تتوافر فيه شروط المتواتر، ويجب في هذا النوع النظر في أحوال رواته لتقبله أو نرفضه.

يقول الماتريدي: (ثم الأخبار التي تنتهي إلينا من الرسل تنتهي على ألسن من يحتمل منهم الغلط والكذب، إذ ليس معهم دليل الصدق ولا برهان العصمة، فحق مثله النظر فيه، فإن كان مثله مما لا يوجد كذباً قط فهو الذي من انتهى إليه مثله حق شهود القول ممن اتضح البرهان على عصمته وذلك وصف الخبر المتواتر إن كلاً منهم وإن لم يقد دليل على عصمته فإن الخبر منهم إذا بلغ ذلك الحد ظهر صدقه وثبت عصمة مثله عن الكذب)<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النص يشير الماتريدي إلى تعريف الخبر المتواتر، وهو الذي يرويه جمع كبير عن مثلهم بحيث لا يحتمل الكذب بل يُعصم عنه ولا يفيد إلا الصدق.

والواقع أن هذا هو تعريف الحديث المتواتر عند المحدثين، فهذا ابن الصلاح يعرف الحديث المتواتر بأنه (عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك السيوطي يقرر أن المتواتر: (أحد أقسام الحديث الصحيح وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أولهم إلى آخرهم)<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أن الحديث المتواتر يفيد العلم القطعي، فقال ابن حجر (إن المتواتر يفيد العلم القطعي)<sup>(٤)</sup>.

(١) الماتريدي: كتاب التوحيد ص ٨ — ٩.

(٢) ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٦٨ بتحقيق نورالدين عتر — الطبعة الأولى ١٩٨٦م — دار الفكر — سوريا.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ج ٢ — ص ٦٢١ — دار طيبة بدون تاريخ.

(٤) ابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ج ٤ — ص ٧٢١، الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٧م — دار الحديث — القاهرة.

وقال ابن حزم عن الخبر المتواتر: (وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به، وفي أنه حق مقطوع على غيبه)<sup>(١)</sup>.

وقد وجدنا المتكلمين كذلك يجمعون على إفادة المتواتر لليقين حتى المعتزلة منهم.

فمن أهل السنة وجدنا القاضي الباقلاني يؤكد على أن الخبر المتواتر يوجب القطع بصدق ناقله واستحالة الكذب<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو إمام الحرمين يقرر أن (المتواتر إذا توافرت شرائطه، وتكاملت صفاته، استعقب العلم بالمخبر عنه على الضرورة)<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو القاضي عبدالجبار من المعتزلة يقسم الأخبار إلى متواترة وآحاد وأن المتواتر يفيد الصدق ضرورة فيقول أن من الأخبار (ما يعلم صدقه اضطراراً كالأخبار المتواترة)<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يوافق العلماء على اختلافهم الماتريدي في المتواتر وإفادته لليقين.

وأما القسم الثاني من أقسام الخبر عند الماتريدي فهو الذي لم يستكمل شروط المتواتر فهذا النوع لم ينص الماتريدي على تسميته بالآحاد بل قال إنه نوع آخر غير المتواتر وأنه يجب الفحص عن حال رواته حتى يقبله أو نرفضه.

يقول الماتريدي: (وخبر آخر لا يبلغ هذا القدر في إيجاب العلم والشهادة بأنه الحق عن نبي الرحمة، فيجب العمل به والترك بالاجتهاد والنظر في أحوال

(١) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ج١ ص٤١٠ بتحقيق الشيخ أحمد شاکر - دار الأفاق - بدون تاريخ.

(٢) الباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص٤٣٦ - تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م - مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان.

(٣) إمام الحرمين: البرهان في أصول الفقه ج١ ص٢١٦ - تحقيق صلاح عويضة - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) القاضي عبدالجبار بن أحمد: شرح الأصول الخمسة ص٧٦٨.

الرواة) أي أن الخبر الوارد عن النبي ﷺ إذا لم يكن متواتراً مفيداً للعلم اليقيني فهو خبر الآحاد الذي فقد شرطاً من شروط المتواتر وهذا القسم في نظر الماتريدي لا يقبل بإطلاق ولا يرد بإطلاق، بل ننظر في أحوال رواته كما نص الماتريدي، وأحوال الرواة هي التي تحدد لنا القبول أو الرد.

والواقع أن هذا كلام دقيق من الإمام الماتريدي وجدنا له صدى عند العلماء في موقفهم من حديث الآحاد.

ويتلخص هذا الموقف في أن العلماء قد اختلفوا في إفادة خبر الواحد للعلم على ثلاثة أقوال:

الأول: أن خبر الواحد يفيد العلم مطلقاً<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقاً وإنما يفيد الظن فحسب<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن<sup>(٣)</sup>.

ولعل من أهم هذه القرائن النظر في أحوال الرواة كما ذكره الإمام الماتريدي، وهذا ما أشار إليه السيوطي حين قال: (إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة، وأسندته خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقته

(١) راجع: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ج٢ ص٦٦ بتحقيق: خليل الميسد الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، وأبو إسحاق الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه ص٢٩٨ بتحقيق محمد حسن هيتو - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - دار الفكر - دمشق، والأمدي: الإحكام في أصول الأحكام ج٢ ص٣٢ بتحقيق: عبدالرازق عفيفي - المكتب الإسلامي - دمشق - بدون تاريخ.

(٢) راجع: الباقلائي: تمهيد الدلائل ص٤٤١، وابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص٥ بتحقيق موسى محمد علي - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥ م - عالم الكتب - بيروت، والجويني: البرهان في أصول الفقه ص٥٩٩ بتحقيق محمد بن حسن عويضة - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م - دار الكتب العلمية - بيروت، والقاضي عبدالجبار بن أحمد شرح الأصول الخمسة ص٦٧٢ و٧٧٩.

(٣) راجع: ابن حزم: الإحكام ج١ ص١٠٨ وأبو يعلى الحنبلي: العدة في أصول الفقه ج٣ ص٩٠٠ بتحقيق د/ أحمد بن علي المباركي - الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ م منشورات كلية الشريعة بالرياض.



الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا عامة قول أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة<sup>(١)</sup>.

ومن البين الواضح أن الماتريدي يأخذ بالرأي الثالث الذي هو قبول خبر الآحاد الذي أيدت صدقه القرائن، وأهمها النظر في أحوال الرواة، فإن بلغت أحوالهم درجة كافية من الصدق قبل وإلا رُفض.

كان هذا هو الجانب النظري في تعامل الإمام الماتريدي مع الدليل السمعي.

ثانياً: الجانب التطبيقي: وأعني به استعمال الإمام الماتريدي الفعلي للمنهج السمعي القائم على دليل القرآن والسنة في إثبات أو نفي مسألة ما من مسائل العقيدة.

وهنا ينبغي أن نسجل ملاحظة قد تسترعي انتباه من يقرأ كتابي الماتريدي الموجودين بين أيدينا – التوحيد والتأويلات – وهي أن الإمام الماتريدي كان يغلب الجانب التطبيقي على الجانب النظري.

بمعنى أنه لم يكن مهتماً بوضع القواعد التأصيلية، ولا برسم الأطر النظرية للمسائل المبحوثة عنده بقدر ما كان مهتماً بالتطبيق ومعالجة المسائل معالجة فعلية، وقد ظهر هذا بجلاء في تطبيقه لأدوات المنهج السمعي أي القرآن والسنة أثناء بحثه لمسائل العقيدة في كتاب التوحيد خصوصاً.

فبالنسبة لآيات القرآن الكريم وجدناه قد أكثر من ذكرها واستعمالها وتطبيقها على مسائل العقيدة عموماً بحيث يندر أن تخلو صفحة من كتاب التوحيد بدون ذكر آية أو أكثر.

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام ص ٢١٢ بتحقيق د/علي سامي النشار – طبعة مجمع البحوث الإسلامية بدون تاريخ.

وقد كثرت المواضع التي اعتمد فيها الماتريدي على المنهج السمعي كثرة ملفتة للنظر، حتى بلغت عدد الآيات القرآنية التي ذكرها الماتريدي في كتاب التوحيد أثناء بحثه للمسائل العقديّة قريباً من مائتين وتسعين آية استعملها لتأييد عقيدته أو للرد على مخالفه<sup>(١)</sup>.

وأما بالنسبة للأحاديث النبوية فإن الإمام الماتريدي يستدل بها في مواطن عديدة من كتاب التوحيد، وهي إن كانت قليلة إذا قورنت باستدلاله بذلك الكم الهائل من الآيات، إلا أن الناظر في كتابي الماتريدي يجدهما مرصعين بأنوار حديث رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وفي موضوع بحثنا — وهو مسألة الرؤية — وجدنا الماتريدي ذكر حديثين يؤيد بهما وجهة نظر أهل السنة في المسألة وسيأتي بيانها بعد قليل.

تطبيق الإمام الماتريدي للمنهج السمعي على مسألة الرؤية:

لقد بات واضحاً مما ذكرته منذ قليل مدى العناية الفائقة التي أولاها الإمام الماتريدي للمنهج السمعي بشقيه القرآني والنبوي، ولذلك جاء تناوله للمسائل العقديّة — عموماً — ولمسألة الرؤية — خصوصاً — في غاية الوضوح نظراً لما يتميز به الدليل لسعي من البساطة ووضوح الدلالة.

ولقد اشتهر بين من بحثوا مسألة الرؤية من أهل السنة أن رأي الماتريدي في

(١) راجع على سبيل المثال في مسائل الإلهيات مسألة: محدث العالم كتاب التوحيد ص—١٩، مسألة يصح إطلاق لفظ الشيء على الله تعالى: كتاب التوحيد ص—٤٠، مسألة بيان العرش كتاب التوحيد ص—٦٧، مسألة وصف الله نفسه بالكلام: كتاب التوحيد ص—٥٧، وفي مسائل النبوات: مسألة إثبات رسالة سيدنا محمد ﷺ كتاب التوحيد ص—٢٠٥، وفي مسائل السمعيات: راجع كتاب التوحيد ص—٣٠٦، وفي مسائل الأسماء والأحكام: راجع كتاب التوحيد ص—٣٧٣ وغيرها من المواضع الكثيرة.

(٢) راجع على سبيل المثال: مسألة بيان العرش كتاب التوحيد ص—٢٧٠ مسألة في ذم القدرية، وكتاب التوحيد ص—٣٨٤ مسألة ترك الاستثناء في الإيمان كتاب التوحيد ص—٣٩١، مسألة الإسلام والإيمان كتاب التوحيد ص—٩٣٩٣

المسألة هو أوضح الآراء، وما ذلك إلا لاعتماده على دليل السمع فيها، وقد صرح بذلك واحد من أساطين أهل السنة من الأشاعرة، وهو الفخر الرازي الذي قال (مذهبنا في هذه المسألة هو ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي أن نتمسك بالدلائل السمعية في إثبات مذهبنا، فإنه أسرع في الزام الخصوم، وأظهر في تفهيم العوام)<sup>(١)</sup>.

وكذلك أحد أشهر أعلام الماتريدية بعد مؤسسها وهو أبو المعين النسفي الذي يقول (وكان الإمام أبو منصور الماتريدي يرى الأصوب في هذه المسألة - يعني الرؤية - أن يتمسك بالأدلة السمعية)<sup>(٢)</sup>. والواقع أن المنهج السمعي كان حاضرًا بقوة فاقت غيره من المناهج التي استعملها الماتريدي مسألة الرؤية.

وأستطيع أن أشير بوضوح إلى تطبيق الماتريدي للمنهج السمعي في هذه المسألة في نقاط محددة:

١ - اللجوء إلى الدليل السمعي مباشرة بعد تقرير العقيدة الصحيحة:

بمعنى أن الماتريدي - رحمه الله - كان يلجأ إلى الاستعانة بالدليل السمعي مباشرة بدون مقدمات فلسفية أو منطقية، فهو يدخل إلى ميدان المسألة المبحوثة مباشرة من باب الدليل السمعي، وقد ظهر ذلك جلياً في مسألة الرؤية، فإنه قرر عقيدته السنية بكلمات بسيطة واضحة، ثم طفق يسوق الآيات والأحاديث المؤيدة.

يقول الماتريدي: (القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير)<sup>(٣)</sup> هذه هي عقيدته في إثبات الرؤية، وأنها حق لازم من غير

(١) الرازي: كتاب الأربعين في أصول الدين ج١ ص ٦١٣ بتحقيق د/عبدالله إسماعيل ود/إبراهيم سويلم - طبعة مجمع البحوث الإسلامية ص ٢٠٢٠م. وراجع: الرازي محصل أفكار المتقدمين ص ١٣٩.

(٢) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ج١ ص ٦١١.

(٣) الماتريدي: التوحيد ص ٧٧.

بحث في الكيفية، ثم يأخذ في إيراد الأدلة السمعية فيقول (فأما الدليل على الرؤية فقولته تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأَنْعَامُ ١٠٣] وكأن الماتريدي يريد أن يوجه أنظار دارسي العقيدة إلى ضرورة الاعتماد على المنهج السمعي أولاً وقبل كل شيء، ذلك أنه كفيل بتقرير العقيدة الصحيحة في يسر ووضوح.

## ٢ - تنوع الأدلة السمعية للتأكيد على المطلوب:

إن الماتريدي لا يكتفي بذكر دليل سمعي واحد من القرآن مثلاً، بل يذكر أدلة متنوعة من القرآن والسنة، وإذا ذكر أدلة القرآن لا يكتفي بأية واحدة، بل يسوق آيات كثيرة، وإذا ذكر أدلة السنة لم يكتف بدليل واحد أيضاً.

وحين نظرنا إلى تطبيقات الماتريدي في مسألة الرؤية وجدناه يذكر أن الدليل على رؤية الرب - تعالى - قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأَنْعَامُ ١٠٣] وقول موسى ﷺ ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأَعْرَافُ ١٤٣] وقوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ ٢٢ - ٢٣] وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونُسُ: ٢٦] (١).

وأيضاً ما جاء عن رسول الله ﷺ في غير خبر أنه قال [سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تصامون] (٢).

وسئل هل رأيت ربك فقال بقلبي (٣) (٤).

(١) الماتريدي: التوحيد ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠.

(٢) هذا جزء من حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه باب فضل صلاة العصر رقم ٥٥٤ ج ١ ص ١١٥ - ورواه الإمام مسلم في صحيحه باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم ٦٣٣ ج ١ ص ٤٣٩.

(٣) لم أفق على تخريجه.

(٤) التوحيد ص ٨٠ وراجع تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٢٥.

فهذه ستة أدلة متنوعة ساقها الماتريدي في هذا الموضوع توضح لنا مدى اهتمامه بتنوع الأدلة السمعية لإثبات عقيدته وتوضيحها.

بيد أن هذا لم يكن كل شيء في أدلة الماتريدي السمعية هنا، بل وجدناه يذكر آيات أخرى ليست من الأدلة المشهورة في مسألة الرؤية، وإنما ساقها لتفسير آيات الرؤية، وهذا موضع الحديث في العنصر التالي.

### ٣ - بيان الآية موضع الاستشهاد بآيات أخرى تؤيد رأيه العقدي:

ونعني بذلك أن الماتريدي كان لا يكتفي بذكر الآيات التي هي محل الاستشهاد الأساسي في المسألة، وإنما كان يعضد فهمها بآيات أخرى، وكأنه يفسر القرآن بالقرآن في هذا الموضوع، حتى يصل إلى غايته وهي إثبات العقيدة السنية الصحيحة مبنية على قواعد راسخة من القرآن.

وقد ظهر هذا بوضوح شديد أثناء تناوله للآيات التي هي أدلة وشواهد لإثبات الرؤية.

ففي آية الأنعام ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام ١٠٣].

يقول الماتريدي: (فقد امتدح بنفي الإدراك لا بنفي الرؤية وهي كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه ١١٠] كان في ذلك إيجاب العلم ونفي الإحاطة فمثله في حق الإدراك)<sup>(١)</sup>.

فقد أورد آية سورة طه لتأييد المعنى الذي يريد إثباته من آية سورة الأنعام، وحين أراد الماتريدي التأكيد على أن الله - تعالى - لا يُدرك بمعنى أنه لا يُحاط به كما يحاط بالمحسوسات، عضد هذا المعنى بجملة من الآيات.

(١) تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٢٧.

يقول الماتريدي: (وأصله أن الله - تعالى - يعرف بالآيات والدلائل، لا بالمحسوسات والمشاهدات، وكل شيء سبيل معرفته الآيات والدلائل فهو غير محاط به، ولا يدرك، فهو على ما وصف نفسه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] لأن الإدراك والإحاطة إنما يقعان للمحسوسات، لا بما يعرف بالآيات والدلائل، وعلى ذلك جاءت دلائل الرسل به، نحو ما قال موسى حين سأله فرعون ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩-٥٠].

وقال إبراهيم: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعِينِي وَيُمَيِّتُنِي﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وعلى ذلك دل الله الخلق على معرفة وحدانيته وربوبيته بقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٩٧] وقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] إلى آخر ما ذكر، دلهم على ما به يعرفون ألوهيته ووحدانيته من جهة الدلائل لا من جهة ما تقع به الإحاطة والإدراك<sup>(١)</sup>.

وإذا زعم أحد من منكري الرؤية أن طلب موسى ﷺ في قوله تعالى: ﴿أَرِنِي﴾ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ كان لرؤية أية من الآيات وكذلك قوله تعالى ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ لا يقصد بها رؤية الذات، فإن الماتريدي يبين المعنى الصحيح بآيات أخرى من القرآن، فيقول الماتريدي: (إن من قال رأيت فلاناً أو نظرت إلى فلان لم يحتمل غير ذاته، وإذا قال: رأيته يقول كذا ويفعل كذا أنه لا يريد به رؤية ذاته، نحو قوله تعالى:

(١) تأويلات أهل السنة ج٤ ص٢٠٠.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥] وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل: ١] (١).

أي أن آيتي سورة الأعراف وسورة القيامة واضحتان في إفادتهما معنى الرؤية والنظر إلى الذات لا إلى الأعلام والآيات، وهذا هو المعنى الذي يبتغي الماتريدي الوصول إليه وتقريره.

وقد بالغ الماتريدي — رحمه الله — في الاستئناس بآيات القرآن والاسترشاد بها في تفسير أدلته التي يستدل بها على عقيدته في مسألة الرؤية حتى إنه ذكر حديثاً للنبي ﷺ وأيد معناه ووضحه بآية من القرآن.

وهذا الحديث هو ما ذكره الماتريدي بقوله: (وسئل، هل رأيت ربك؟ فقال: بقلبي) (٢).

يريد الماتريدي هنا أن يقول بجواز الرؤية فذكر أن النبي ﷺ أجاب السائل مما يدل على جواز السؤال، وجواز الرؤية، ولو أنهما غير جائزين لنهاه النبي ﷺ لما أن النهي قد ورد في القرآن بعدم جواز السؤال في أمور معينة.

يقول الماتريدي: (فلم ينكر على السائل السؤال، وقد علم السائل أن رؤية القلب هي العلم، وأنه قد علمه وأنه لم يسأل عن ذلك، وقد حذر الله المؤمنين عن السؤال عن أشياء قد كفوا عنها بقوله ﴿ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنَ أَشْيَاءَ ﴾ (٣) [المائدة: ١٠١].

فالماتريدي — إذن — لا يكتفي بذكر الأدلة السمعية الشاهدة لعقيدته ولكن يؤيدها بأدلة أخرى خصوصاً من آيات القرآن تشهد لتلك الشواهد، فيصبح اجتماع

(١) التوحيد ص ٨٥.

(٢) لم أفق على تخريجه.

(٣) التوحيد ص ٨٠.

الشهود الكثيرين دليلاً على أن العقيدة السننية في أعلى درجات الثبوت إذ ليس عليها شاهد واحد، بل عليها شاهد بعد شاهد.

٤ - التحليل والتفسير بغية بيان وجه دلالة الدليل السمعي على المراد:

لقد اتضح أن الماتريدي يسوق شيئاً كثيراً ومتنوعاً من الأدلة السمعية لنصر آرائه العقدية، فهل كان يكتفي بمجرد إيراد الدليل السمعي - آيات أو أحاديث - بدون بيان ما يراد منها؟ الإجابة الواضحة على ذلك: لا.

ذلك أن الماتريدي - رحمه الله - باعتباره مفسراً جادت قريحته، وخطت يمينه تفسيراً يعد من أعظم تفاسير أهل السنة شكلاً وموضوعاً، أقول: بهذا الاعتبار فإن الماتريدي لم يترك أية بدون تحليل أو بيان خاصة إذا اشتملت الآية على عقيدة من عقائد أهل السنة كمسألة الرؤية التي بين أيدينا.

ففي استدلاله بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يقول: (كنى بالأبصار عن الخلق، كأنه قال: لا يدركه الخلق وهو يدرك الخلق، وإنما كنى بالأبصار عن الخلق؛ لما بالأبصار تدرك الأشياء ويحاط بها؛ وقيل هو على حقيقة الأبصار، وكذلك بصر القلب لما به نفع المعارف، فإن كان بصر الوجه ففيه دليل إثبات الرؤية؛ لأنه نفى عنه الإدراك، فلو لم يكن يحتمل الرؤية لم يكن لنفي الإدراك معنى؛ لأنه لا يدرك ما لا يرى، فدل نفي الإدراك على أن هنالك رؤية لكنه لا يدرك ولا يحاط بها)<sup>(١)</sup>.

(١) تأويلات أهل السنة ج٤ ص١٩٦، وراجع التوحيد ص٧٧.



وفي آية الأعراف ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۗ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] يقول الماتريدي: (...دل أنه سأل حقيقة الرؤية، والقول بها لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير)<sup>(١)</sup>.

وفي آية سورة يونس ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَىٰ ذُنُوبِهِمْ أَنِ نَأْتِيَهُم بِالْحَمْدِ ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ۗ ﴾ [يونس: ٢٦] يقول (وقال قائلون ﴿ وَزِيَادَةٌ ﴾ الرؤية: رؤية الرب والنظر كقوله تعالى: ﴿ وَسُجُودًا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِهِ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]<sup>(٢)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَسُجُودًا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِهِ ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] يقول: (لا يحتمل ذلك الانتظار لوجوه...) <sup>(٣)</sup> يذكر الماتريدي تلك الوجوه ثم يقول: (فيلزم القول بالنظر إلى الله كما قال، على نفي جميع معاني الشبه عن الله - سبحانه -)<sup>(٤)</sup>.

وحين استشهد بالحديث الصحيح (أنكم سترون ربكم) ذكر تحليلاً مختصراً يبين وجه دلالاته على إثبات الرؤية فقال: (ولذلك ضرب المثل بالقمر أنه لا يعرف حده ولا سعته ليوقف ويحاط به، ويرى بيقين)<sup>(٥)</sup>.

أي أن النبي ﷺ ضرب المثل بالقمر؛ لأنه رغم أننا لا نعرف حجمه، ولا نقف على سعته، ولا نحيط به، إلا أننا نراه بوضوح، ورؤيتنا له يقينية لا شك فيها.

(١) تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٥٠

(٢) تأويلات أهل السنة ج ٦ ص ٣٣

(٣) التوحيد ص ٧٩

(٤) نفسه ص ٧٩

(٥) نفس المصدر ص ٨٢

فكذلك رؤيتنا لربنا - عزوجل - جائزة على هذا الوجه، سنراه بكل وضوح  
وبكل يقين رغم أننا لا نحيط به .

هكذا لم يترك الماتريدي أدلته السمعية بدون بيانها وتوضيحها، ولكنه يبينها  
بطريقة مختصرة نافذة إلى المطلوب .

٥ - التمسك بظاهر الدليل السمعي إلا أن تكون هناك قرينة صارفة  
عن الظاهر:

على الرغم من أن الإمام الماتريدي كان يبين النص الذي يستشهد به ويحلله،  
إلا أننا وجدناه ملتزمًا دائمًا بالمحافظة على الأخذ بظاهر النص والاعتماد عليه،  
وعدم صرفه عن ظاهره إلا لقرينة .

فظاهر الآيات التي استشهد بها في مسألة الرؤية واضح الدلالة على إفادة  
ثبوت رؤية الله - تعالى - للمؤمنين في الآخرة فلا حاجة إلى صرف تلك الدلائل  
عن ظاهرها لتفيد معنى آخر، كما فعل منكرو الرؤية حين صرفوا الرؤية إلى  
العلم، أو طلب موسى عليه السلام الرؤية إلى طلب آيات ودلائل، أو صرف النظر  
المقرون بالي إلى الانتظار، وهكذا .

فالأصل الاعتماد على الظاهر، يقول الماتريدي وهو بصدد تقرير أن النظر  
الوارد في آية سورة القيامة ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] هو النظر الحقيقي إلى  
ذات الله - عزوجل - لا غير: (والأصل في الكلام أنه إذا كان على أمر معهود  
أو يقرب به المقصود إليه صرف عن حقيقته وإلا لا، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى  
رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] وقوله ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾  
[الفيل: ١]، وأصله أن من قال رأيت فلانا أو نظرت إلى فلان لم يحتمل غير

ذاته، وإذا قال رأيته يقول كذا أو يفعل كذا أنه لا يريد به رؤية ذاته، فمثله أمر قصة موسى عليه السلام وهذه الآية (١).

أي أن الأصل في النظر المقرون بحرف إلى أنه النظر الحقيقي لا الانتظار ولا العلم، فيجب حمل النظر والرؤية المقرونيين بحرف إلى على حقيقتهما من دون صرف إلى معنى آخر إذ لا حاجة إليه.

ويقول في الاستشهاد بآية سورة يونس ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] على جواز الرؤية، (وجاء في غير خبر النظر إلى الله، وقد يحتمل غير ذلك مما جاء فيه التفسير، لكنه لولا أن القول بالرؤية كان أمراً ظاهراً لم يحتمل صرف ظاهر لم يجيء فيها إليها ويدفع به الخبر) (٢) فهذه الآية الكريمة ليس فيها تصريح بالنظر أو الرؤية، ومع ذلك فهي دليل من أدلة جواز الرؤية ووقوعها للمؤمنين في الآخرة.

### وهنا نلاحظ ملاحظتين:

أولاهما: أن الماتريدي – رحمه الله – يذكر أن هناك آراء غير رأيه يحتمل صحتها في المسألة، وبالفعل ذكر هذه الآراء بالتفصيل في تفسيره (٣)، وإن كان لم يشر إليها في كتاب التوحيد، وذلك واضح بالطبع؛ لأنه في كتاب التوحيد يهدف إلى تقرير العقيدة السنية، أما في التفسير فإنه يضاف إلى هذا الهدف السامي شرح الآية وبيان وجوها، إذ تلك طبيعة عمل المفسر.

الثانية: أن الماتريدي هنا يشير إلى سبب ترجيحه أن الزيادة هي النظر، وهذا السبب هو ما نستطيع أن نسميه قرينة الترجيح وهي هنا إجماع المسلمين أو

(١) التوحيد: ص ٨٥.

(٢) كتاب التوحيد ص ٧٩.

(٣) راجع تأويلات أهل السنة ج ٦ ص ٣٣ وما بعدها.

غالبيتهم العظمى على الأصح على أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله الكريم – سبحانه وتعالى – وهذا الإجماع قد انبنى على أخبار مصرحة بذلك كما صرح الماتريدي في النص السابق (وجاء في غير خبر النظر إلى الله)<sup>(١)</sup>.

ولكن لماذا يحرص الماتريدي بشدة على بقاء المعنى على ظاهره ما أمكن؟

يجيب الماتريدي عن ذلك بأن صرف اللفظ عن ظاهره من دون حاجة أو قرينة ربما يكون حكم على مراد الله بغير علم فيقول (إن الصرف عن حقيقة المفهوم قضاء على الله)<sup>(٢)</sup> فيلزم القول بالحقيقة.

والواقع أن التمسك بظاهر النص والاعتماد عليه أمر واضح جداً عند أهل السنة على مختلف مشاربهم، والذي يهمننا هنا هو أن نشير إشارة كاشفة إلى ذلك عند متكلمي أهل السنة.

فهذا هو إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – يقرر ذلك في صراحة ووضوح، فيقول: (حكم كلام الله – تعالى – أن يكون على ظاهره وحقيقته ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة)<sup>(٣)</sup>.

ويقول الإمام الأشعري أيضاً: (فالقرآن على ظاهره إلا أن تقوم حجة بأن يكون خلاف الظاهر)<sup>(٤)</sup>.

إذن: اتفق الإمامان الأشعري والماتريدي على هذه النقطة المنهجية من الاعتماد على ظاهر النص، وعدم العدول عنه إلا لضرورة ملحة أو قرينة مرجحة.

(١) التوحيد ص ٧٩.

(٢) كتاب التوحيد ص ٧٩.

(٣) الإمام الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة ص ٣٩ بتحقيق د/فوقية حسين محمود – الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ – دار الأنصار – القاهرة.

(٤) نفس المصدر ص ٣٩.

والواقع أن إمامي أهل السنة بذلك يكونان قد رسما طريقاً واضحاً للمحافظة على المعنى الحقيقي للنص الشرعي والقرآني على وجه الخصوص؛ ليكون محفوظاً - كما أراده الله تعالى - عن تحريف الغالين أو الحاد المبطلين.

وهذا الطريق قد سار فيه اتباع الإمامين من الأشاعرة والماتريدية الذين أصبحوا - بفضل الله - هم السواد الأعظم من المسلمين على ظهر المعمورة.

فالباقلاني يسير في نفس الاتجاه فيقول: (كلام الله - تعالى - على الحقيقة لا على المجاز) (١).

حتى الرازي - الذي اشتهر عنه التوسع في التأويل واستخدام المجاز - يرى أن الأصل هو الحقيقة وليس المجاز فيقول: (الاستقراء دل على أن الغالب على الكلام التكلم بالحقيقة) (٢).

والأمدي يقول (إن الغالب إنما هو اشتهار اللفظ في جهة الحقيقة لا في جهة المجاز) (٣).

وقد شارك المتكلمين في ذلك طوائف أهل السنة من مفسرين وفقهاء ولغويين وغيرهم.

وبهذه الخصيصة - أعني الاعتماد على الظاهر أولاً - ندفع في وجوه الذين تلوك أسنتهم متكلمي أهل السنة بأنهم لا يحافظون على النص الشرعي ولا يقدرونه!

(١) الباقلاني: الإنصاف ص ٦٠.

(٢) الرازي: أساس التدريس ص ٢١٢ - تحقيق د/ عبدالله إسماعيل - الطبعة الأولى ٢٠٢٠ مجمع البحوث الإسلامية.

(٣) الأمدي: أبحار الأفكار ج ٢ ص ١٩٧ بتحقيق د/ محمد أحمد المهدي - الطبعة الثانية - سنة ٢٠٠٤م - دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

٦ - التسليم لله - تعالى - بحقيقة مراده في مسألة الرؤية:

لقد اجتهد الماتريدي اجتهادًا موفقًا في بيان مسألة الرؤية بيانًا شافيًا بالاستدلال والتوضيح بالمنهج السمعي كما علمنا، وبغيره من المناهج الأخرى كما سنعلم بعد قليل .

ولكننا أثناء تناولنا للأدلة السمعية التي اعتمد عليها الماتريدي هنا قد لاح لنا في أفق كلامه أمر مهم جدير بالتنبيه عليه .

وهو أن الماتريدي - رحمه الله - رغم براعته الشديدة في عرض مسألة الرؤية وإثباتها إلا أنه كانت تغلب عليه روح التسليم في علم حقيقتها وكيفيتها لله - عزوجل - وأرى أن ذلك راجع لسببين:

الأول: أن تلك المسألة من مسائل الآخرة الغيبية، وتلك لا يعلم حقيقتها إلا الله، وقد أشار الشيخ أبو زهرة إلى ذلك فقال: (أثبت الماتريدي - كما أثبت الأشعري - رؤية الله عزوجل، لكن الماتريدي الذي أثبت الرؤية يوم القيامة يقرر أن رؤية الله - تعالى - يوم القيامة هي من أحوال يوم القيامة، وأحوال يوم القيامة قد اقتص علم الله - تعالى - بكيفها وأحوالها، فلا نعلم عنها إلا العبارات المثبتة لها من غير كيف)<sup>(١)</sup>.

الثاني: صعوبة مسألة الرؤية، بحيث ظل نزاع الفرق الإسلامية حولها قائمًا بشدة، وقد نبه إمام الحرمين على تلك الصعوبة فقال: (القول في جواز رؤية الإله - تبارك وتعالى - قد طال فيه ارتباك طبقات الخلق، وقد حسبه البعض من

(١) الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨٧ - دار الفكر العربي سنة ١٩٩٦ م.

الجليات، والانتهاء إلى درك القطع فيه عسير جدًا؛ فإن الإحاطة بحقائق الإدراكات من أدق أحكام المعقولات<sup>(١)</sup>.

وبناء على هذين السببين تبنى الماتريدي موقف التسليم والتفويض في علم حقيقة تلك المسألة إلى الله - تعالى - وما أحسنه من موقف!

ففي تفسير الزيادة الواردة في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَسْئَةٍ وَزِيَادَةٍ﴾ [يونس: ٢٦] يذكر الماتريدي آراء كثيرة، ويرجح كون الزيادة النظر إلى ذات الله - تعالى -، ولكنه في نهاية المسألة يقول: (فلا ندري ما الزيادة التي ذكرها الله - تعالى - إلا بالخبر عن الله عزوجل)<sup>(٢)</sup>.

وإذا سأل سائل عن كيفيتها يجيبه الماتريدي أنها بلا كيف.

**يقول الماتريدي:** (فإن قيل كيف يرى؟ قيل: بلا كيف، إذ الكيفية تكون لذي صورة، بل يرى بلا وصف قيام وعود، واتكاء وتعلق، واتصال وانفصال، ومقابلة ومدابرة، وقصير وطويل، ونور وظلمة، وساكن ومتحرك، ومماس ومباين، وخارج وداخل، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وعند الكلام على آية سورة القيامة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٣] يقول (فيلزم القول بالنظر إلى الله كما قال، على نفي جميع معاني الشبه عن الله - سبحانه - على ما أضيف إليه من الكلام والفعل والقدرة والإرادة أن يجب الوصف به على نفي جميع معاني الشبه)<sup>(٤)</sup>.

(١) الإمام الجويني: العقيدة النظامية ص ٣٩ بتحقيق د/ أحمد حجازي السقا - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨م.

(٢) تأويلات أهل السنة ج ٦ ص ٣٤٤.

(٣) التوحيد ص ٨٥.

(٤) تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ١٤٤.

وبذلك يكون الماتريدي — رحمه الله — قد جمع بين الإثبات والتنزيه، أثبت العقيدة الصحيحة في الرؤية، ونزه الحق — تبارك وتعالى — عن أي شبهة مشابهة بينه وبين الخلق.

### تعقيب:

هكذا اهتم الماتريدي رحمه الله بالمنهج السمعي القائم على الكتاب والسنة اهتماماً بالغاً، فجعله قبل العقل أصل الدين؛ لأنه أصدق أنواع الأخبار، ولذلك فمن غير المقبول منهجياً أن ينكر هذا المنهج أو يهضم حقه.

وقد اعتمد الماتريدي على المكونين الرئيسين للمنهج السمعي — أعني القرآن والسنة — فازينت صفحاته التي عالج فيها مسائل العقيدة عموماً، والرؤية خصوصاً، بالعشرات من الآيات التي استشهد بها على عقيدته، وآيات أخرى عضد بها استشهاده ذلك، فكثرت الآيات كثرة ملحوظة.

وكذلك السنة كان لها حضور في استدلال الماتريدي على مسألة الرؤية، وإن كانت بشكل أقل بكثير إذا قورنت بالكم الهائل من الآيات القرآنية.

وقد بين الماتريدي — رحمه الله — هذه الأدلة موضعاً فهم أهل السنة لها بشكل سهل وميسور يجدر أن يكون أنموذجاً يحتذى في عرض مسائل العقيدة في سهولة وبساطة، وذلك حين يعتمد العرض والتناول على دليل السمع أولاً وقبل كل شيء، ومع هذا الجهد الهائل من الإمام الماتريدي إلا أنه أعلن تسليمه علم الحقائق ودرك الكيفيات إلى الله تعالى في مسألة الرؤية التي هي غيب.



## المبحث الثاني المنهج العقلي

تعريفه:

المنهج العقلي هو الطريق الذي يعتمد على النظر والتأمل والعقل في مقابل النقل، ويخضع هذا النهج للقواعد المنطقية المحددة<sup>(١)</sup>.

فإذا كان المنهج السمعي مبناه على السمع من آيات الكتاب والسنة، فإن المنهج العقلي هو الذي لا يبنى على الأدلة السمعية، وإنما يقوم على مسلمات يقينية قائمة على الفكر والعقل.

ويعرف إمام الحرمين الأدلة العقلية بقوله (هي التي يقتضي النظر التام فيها العلم بالمدلولات، وهي التي تدل لأنفسها وما هي عليه من صفاتها، ولا يجوز تقديرها غير دالة كالفعل الدال على القادر، والتخصيص الدال على المرید، والإحكام الدال على العالم، فإذا وقعت هذه الأدلة دلت لأعيانها من غير حاجة إلى قصد قاصد إلى نصبها)<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بين المتكلمين في أهمية المنهج العقلي، وكونه طريقاً لمعرفة المسائل العقيدية بجانب المنهج السمعي؛ فقد قرر أكثر المتكلمين متقدمين ومتأخرين - وخاصة من أهل السنة أن الدليل العقلي مقبول في مسائل العقيدة إلى جانب الدليل السمعي وأن المعارف الكلامية تستمد من العقل ومن النقل جميعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) د/ عبدالله الشاذلي: لوامع اليقين في أصول الدين ج١ ص١٣٢ الطبعة الأولى سنة ٢٠١٤م، المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) الجويني: البرهان في أصول الفقه ج١ ص١٢١.

(٣) د/ حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام ص١٣٨ - الطبعة الثانية سنة ١٩٩١م - مكتبة وهبة - القاهرة.

## صور المنهج العقلي:

تعددت الصور العقلية وهي مكونات المنهج العقلي التي يعتمد عليها المتكلمون في بحثهم للمسائل العقدية، وأهم هذه الصور:

١ - القياس: وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر<sup>(١)</sup>.

وقد استخدم المتكلمون هذا القياس في المباحث الكلامية والمسائل العقدية وسموه قياس الغائب على الشاهد، يقول الإيجي: (وإنما يسلكونه إذا حاولوا حكم الله تعالى، فيقيسون على الممكنات، ويطلقون اسم الغائب عليه تعالى لكونه غائباً عن الحواس، ولا بد في هذا القياس من إثبات علة مشتركة بين المقيس والمقيس عليه)<sup>(٢)</sup>.

٢ - السبر والتقسيم: وهو يقوم على الاختيار والتجزئة للقضية المستدل عليها بقصد إبطال بعض الأجزاء وإثبات الحكم للبعض الآخر.

ويعرف الجرجاني السبر والتقسيم قائلاً: (هو إيراد أوصاف الأصل أي المقيس عليه وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية، كما يقال: علة الحدوث في البيت إما التأليف أو الإمكان والثاني باطل بالتخلف لأن صفات الواجب ممكنة بالذات وليست حادثة فتعين الأول)<sup>(٣)</sup>.

٣ - بطلان المدلول ببطلان الدليل: وهذا الدليل يقوم على أساس تنفيذ دليل الخصم ونقضه، وليس على إثبات دليل المدعي، ويصور الغزالي هذا الدليل

(١) الشيخ أبودقيقة: القول السديد في علم التوحيد ص ٦٧ بتحقيق د/ عوض الله حجازي.  
(٢) الإيجي: المواقف في علم الكلام ج ١ ص ١٩٠ بتحقيق د/ عبدالرحمن عميرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م - دار الجبل - بيروت.  
(٣) الجرجاني: التعريفات ص ١١٦ بتحقيق جماعة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت.

فيقول: أنه (أن لا نتعرض لثبوت دعوانا، بل ندعي استحالة دعوى الخصم بأن نبين أنه مفضٍ إلى المحال، وما يفضي إلى المحال فهو محال لا محالة).

مثاله قولنا: إن صح قول الخصم إن دورات الفلك لا نهاية لها لزم منه صحة قول القائل: إن ما لا نهاية له قد انقضى وفرغ منه، ومعلوم أن هذا اللازم محال فيعلم منه لا محالة أن المفضي إليه محال وهو مذهب الخصم<sup>(١)</sup>.

وفي الحقيقة أن هذا الدليل بطلان المدلول ببطلان الدليل قد اعترض عليه فريق من المتكلمين - خاصة من المتأخرين - مثل القاضي الإيجي الذي يؤكد أن بطلان دليل الخصم وتزييفه لا يعني بالضرورة بطلان دعواه، لجواز أن يكون هناك دليل لم يطلع عليه الخصم، وحتى لو سلم عدم الدليل في نفس الأمر الذي يدعيه الخصم فإن ذلك لا يدل على عدم ذلك الشيء في نفسه، فإن الصانع - تعالى - لو لم يوجد العالم لم يدل ذلك على عدمه قطعاً<sup>(٢)</sup>.

٤ - الاستدلال بالشبيه أو المثل: وهذا الدليل مما يكثر استعماله عند المتكلمين، ويصوره الإيجي بقوله: (إن يستدل بصحة الشيء على صحة مثله وما هو في معناه، وباستحالة الشيء على استحالة مثله وما كان في معناه)<sup>(٣)</sup>.

ويمثل الباقلاني لهذا الدليل العقلي باستدلانا على إثبات قدرة القديم - سبحانه - على خلق جوهر ولون مثل الذي خلقه، وإحياء ميت مثل الذي أحياه وخلق الحياة فيه مرة أخرى بعد أن أماته<sup>(٤)</sup>.

هذه هي أهم صور المنهج العقلي ومكوناته التي استعملها المتكلمون في بحث مسائل العقيدة.

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٣ .  
(٢) الإيجي: المواقف ج ١ ص ١٨٧ .  
(٣) الإيجي: المواقف ج ١ ص ١٨٧ .  
(٤) الباقلاني: التمهيد ص ٣٨ .

## المنهج العقلي عند الإمام الماتريدي:

إن العقلية الفذة التي حباها الله بها الماتريدي - رحمه الله - والثقافة المتنوعة التي تشبع بها دفعته إلى أن ينوع المناهج التي تمكنه من تقرير عقيدة أهل السنة والدفاع عنها.

صحيح أنه اعتمد على المنهج السمعي أولاً وقبل كل شيء، وجعل له المكانة الأولى، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يستعمل الماتريدي مناهج أخرى كانت تظهر أثناء بحثه للمسائل العقديّة عند الحاجة إليها.

ومن تلك المناهج المنهج العقلي الذي كان له أهميته الخاصة واستعماله الضروري - أحياناً - عندما كان الماتريدي يريد تثبيت عقيدة صحيحة، أو إبطال رأي مخالف.

ويمكننا أن نشير إلى المنهج العقلي عند الماتريدي في جانبين نظري وتطبيقي.

فأما الجانب النظري وأعني به إشارات الماتريدي إلى أهمية العقل والنظر والاستدلال وكذلك ضوابط استعمال المنهج العقلي فنستطيع أن نتناوله فيما يلي:

١ - العقل أصل في معرفة الدين بعد السمع: إذا كنا قد أشرنا في المبحث الأول أن الماتريدي يجعل السمع أول طريق وأصل يعرف به الدين، فإنه هنا يردفه مباشرة بدليل العقل فيقول: (ثم أصل ما يعرف به الدين - إذ لا بد لهذا الخلق من دين يلزمهم الاجتماع عليه وأصل يلزمهم الفرع إليه - وجهان أحدهما السمع والآخر العقل)<sup>(١)</sup>.

(١) التوحيد ص ٤٠

ولا شك أن جعله العقل أصل بعد السمع فيه اهتمام كبير بالعقل ومنهجه واعتباره أساساً في الدين .

وقد أثر الماتريدي في سائر أعلام مدرسته من بعده الذين نهجوا نهج إمامهم في تقرير مكانة العقل بعد السمع في معرفة الأحكام الدينية .

فهذا أبوالمعین النسفي يقرر أن (أسباب العلم وطرقه ثلاثة: الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل) (١) .

بل ينسب أبوالمعین رفض النظر العقلي إلى الملاحظة وأشباههم فيقول: (وإلى القول ببطلان النظر وخروج العقل من أن يكون سبباً من أسباب المعارف ذهب الملاحظة والرافضة وجماعة من المشبهة) (٢) .

ويقول أبوإسحاق الصفار: (ثم لا بد من معرفة عمل العقل لأن واضع العقل وهو الله عزوجل ما وضع العقل إلا لإيجاب العمل به بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] أي يسأل الإنسان عن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة أنه فيم استعمله) (٣) .

ويقول أبواليسر البزدوي عن الأسباب التي يعرف بها العباد الأشياء: (قال عامة أهل السنة والجماعة: هي ثلاثة الحسن والخبر والاستدلال) (٤) .

ويقرر نجم الدين النسفي وشارحه التفتازاني أن (أسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل) (٥) .

(١) النسفي: تبصرة الأدلة ج١ ص٤٢ .

(٢) النسفي: تبصرة الأدلة ج١ ص١٤٢ .

(٣) الصفار النجاري: تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد ص١٨ بتحقيق د/عبدالله إسماعيل - الطبعة الأولى سنة ٢٠١٢م - المكتبة الأزهرية للتراث .

(٤) البزدوي: أصول الدين ص١٨ بتحقيق هانز بيترلنس - المكتبة الأزهرية، سنة ٢٠٠٣م .

(٥) شرح العقائد النسفية ص٢٣ .

والواقع أن هذا اتجاه عام في المدرسة الماتريدية أرسى قواعده المؤسس - رحمه الله - وسار عليه أتباعه شارحين ومبينين، حتى قال شيخ زاده: (ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أنه تعالى لو لم يبعث رسولاً لوجب عليهم بعقولهم معرفة وجوده - تعالى - ووحدته واتصافه بما يليق به) (١) .

٢ - للنظر والاستدلال العقلي فوائد كثيرة: لقد انبرى الماتريدي يدافع عن النظر والاستدلال العقلي ضد نفر يدعون إلى إهماله وتركه، فعقد في كتاب التوحيد مسألة كاملة بعنوان: دفاع عن العلم والنظر (٢) .

وفي هذه المسألة ذكر شبهاً واهية لقوم قالوا بترك النظر ثم أجاب عنها مبيناً أن للنظر العقلي فوائد عدة .

يقول الماتريدي: (قال قوم: ترك النظر أسلم لما لا يأمن الناظر بالظفر بالحق، ثم فيه فتح باب الحجة على نفسه مما لو امتنع عنه ليأمن العطب من حيث لولا هو لم يتخلله السبيل الذي يظنه أو الباطل ليلزمه حجة الله، إذ بالفكر والبحث إرادة ما يضطر إلى العلم بأن الحق فيما انكشف له مع اشتباه خاطر الرحمن في الأمر والتحذير من خاطر الشيطان، وفي ترك النظر أمن ذلك؛ إذ لم ينكشف له ما يلزمه التمييز ولا يخطر بذهنه ما يبعثه على الطلب) (٣) .

ومفاد هذه الشبهة أن أصحابها يزعمون أن ترك النظر واستعمال العقل آمن وأسلم؛ لأن الناظر قد لا يدرك الحق، ولأنه إن أدرك الحق أقام حجة الله بالعلم على نفسه، ثم إن الناظر لا يدري هل ما توصل إليه من علم من الله أو من الشيطان .

(١) شيخ زاده: نظم الفرائد ص ٣٥ .

(٢) التوحيد ص ١٣ .

(٣) التوحيد ص ١٣ .

ولا شك أن هذه شبهة ساقطة وفرية داحضة، ولا يخفى مخالفتها لروح الإسلام العامة الداعية إلى الاجتهاد، وأن للمجتهد أجراً أصاب أو أخطأ.

ولذلك وجدنا الماتريدي يرد على تلك الشبهة مبيناً فوائد النظر العقلي فيما

يلي:

أ - القول بهذه الشبهة تسويل من الشيطان: يذكر الماتريدي أن الذي يقول بترك النظر العقلي إنما أطاع الشيطان في تسويله، ذلك أن: (الذي سول له ترك النظر هو خاطر الشيطان؛ إذ ذلك عمله ليصده عن ثمرة عقله ويفزعه لأمانته التي لديها ينال الفرصة ويظفر بالبغيّة، دليل ذلك أن استعمال العقل بالفكر بالأشياء ليعرف ما استتر منها من المبادئ والنهايات ثم فيما يدلّه على حدثها ومحدثها يشغله عن شهوات النفس ليعلم أن ذلك هو صنيع الشيطان)<sup>(١)</sup>.

أي أن الشيطان يسول للإنسان ترك النظر حتى يسلم نفسه إليه ويتسلم زمامه فيصده عن العلم ويغريه بالجهل.

ب - لا يجوز إهمال النظر العقلي: ويزيد الماتريدي الأمر وضوحاً حين يذكر أنه لا يجوز أبداً أن يهمل العقل ونظره واستدلّاله باعتباره من جوارح الإنسان التي هي من نعم الله عليه، يقول الماتريدي: (على أنه إذا لم يجز إهمال شيء من الجوارح عن المنافع التي جعلت فيها ولا كفها عن إعمالها البتة، بل يجب كفها عن الوجوه الضارة واستعماله بالوجوه النافعة، فالعقل والنظر الذي بهما تعرف المنافع والمضار أحق أن لا يهمل)<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن الماتريدي هنا يلتزم بمبدأ قرآني صريح يوجب الاهتمام بملكات الإنسان واستعمالها فيما ينفع وعدم إهمالها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

(١) التوحيد ص ١٣٦ .

(٢) التوحيد ص ١٣٦ .

وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿ [الإسراء: ٣٦] أي (يسأل المرء عما استعمل هذه الجوارح وأنه فيما استعملها)<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] يقول الماتريدي في معنى هذه الآية الكريمة: (وأصله أنهم لم يستعملوا هذه الحواس فيما جعلت لهم، وإنما جعلت لهم لمعرفة حقائق الأشياء، وما أدرج فيها من المعاني والحكمة، فصاروا في الحقيقة كمن لا حواس له، إذ لم ينتفعوا بها انتفاع من لهم تلك الحواس، بل كانوا كمن ليس لهم تلك الحواس لذلك نفى عنهم)<sup>(٢)</sup>.

ج - لا مفر - إذن - من استعمال النظر العقلي لكل عاقل: إن الماتريدي وهو يدافع عن النظر العقلي ويقول بضرورته قد قدم لنا دليلاً برهانياً مقنعاً استخدم فيه القسمة العقلية القائمة على ثلاثة احتمالات تؤدي كل منها إلى ما يتغياها الماتريدي وهو وجوب الأخذ بالنظر العقلي والاستدلال.

فالماتريدي يذكر أنه لا بد من النظر لكل عاقل، ذلك أن الذي يستخدم العقل ويعمله لا يخلو من ثلاثة حالات:

- إما أن يؤديه نظره إلى معرفة الله بالأدلة، فيسعد دنيا وآخره.
  - وإما أن يؤديه نظره إلى خلاف ذلك، فيتمتع بصنوف اللذات في الدنيا.
  - وإما أن يؤديه نظره إلى صعوبة النظر واستغراقه، فيتركه ويستريح قلبه.
- وهو في كل الأحوال قد حصلت له فائدة ما بسبب النظر والاستدلال العقلي.
- يقول الماتريدي: (إن الناظر بالعقل والاستدلال لا يعدو خصالاً ثلاثة:

(١) تأويلات أهل السنة ج٧ ص٤٥، وراجع الصفار: تلخيص الأدلة ص١٩٩.

(٢) تأويلات أهل السنة ج٥ ص٩٧، وراجع الصفار البخاري: تلخيص الأدلة ص١٩٩.



◆ إما أن يفضي به نظره إلى العلم بحدثه وأن له محدثاً يجزيه بالإحسان ويعاقبه بالإساءة، فيجتنب ما يسخطه، ويقبل على ما يرضيه فيسعد وينال شرف الدارين.

◆ أو يفضي به إلى نفي ما ذكرنا، فيتمتع بصنوف اللذات، أما العقاب فينتظره في الآخرة.

◆ أو يفضي به إلى العلم باستغلاق باب العلم بحقيقة ما دعى إليه، فيستريح قلبه، ويزول عنه الوجل الذي يعتريه إذا فزعته الخواطر، فيعلم إذا أنصف أنه على ربح في نظره من كل وجه<sup>(١)</sup>.

فالنظر واجب وسوف يؤدي إلى نتيجة نافعة لصاحبه لا محالة.

ومن أهم الفوائد التي يذكرها الماتريدي للنظر العقلي والاستدلال:

أ - العقل سبب لمعرفة الله تعالى: وقد تقدم أن العقل يأتي بعد السمع في معرفة دين الله تعالى، ويؤكد الماتريدي على ذلك فيقول (إن العلم بالله وأمره عَرَض لا يدرك إلا بالاستدلال، وقد أظهر به ما يستدل من أحوال نفسه التي عليها مداره مع ما بينا أن الضرورة تبعثه على النظر وتدفعه إلى الفكر فيما يرى من أحواله وأعضائه ومنافعه ومضاره التي في الجهل بها عطبه وفي العلم بها صلاحه، وفي صلاحه بها على علمه بأنه لم يكن دبر ما ذكرت من أحوال تضطره إلى معرفته ومن قام هو به)<sup>(٢)</sup>.

أي أن الله - تعالى - جعل في أحوال النفس الإنسانية دليلاً على معرفته، ولا يدرك هذا الدليل إلا من نظر واستدل وأعمل عقله فيها.

(١) التوحيد ص ١٣٦ .

(٢) التوحيد ١٣٧ .

ولعل الماتريدي يقصد هنا ما عرف عند المتكلمين بدليل الأنفس المذكور في قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ ﴾ [فصلت: ٥٣] وقوله: ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات ٢١] .

ويشير الماتريدي إلى معنى قوله ﴿ وَفِي أَنفُسِهِمْ ﴾ فيقول: (ما حولهم وقلوبهم في الأرحام من حال النطفة إلى حال العلقة، ومن حال العلقة إلى حال المضغة، ثم من حال المضغة إلى حال الإنسان والتصوير إلى آخر ما ينتهي إليه أمره؛ ليعلم أنه صنع واحد وتدبير فرد، لا تدبير لأحد سواه في ذلك) (١) .

ب - العقل سبب لقبول أخبار الرسل عليهم السلام: يقول الماتريدي عن تلك الفائدة: (ثم إذ قد لزم قبول الأخبار بضرورة العقل، لزم قبول أخبار الرسل إذ لا خبر أظهر صدقاً من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم إذ لا يوجد خبر يطمئن إليه القلب بضرورة العقل أوضح صدقاً من أخبار الرسل صلوات الله عليهم) (٢) .

ج - العقل سبب لمعرفة الحق وبيانه: وهذه الفائدة مبنية على سابقتيها؛ وذلك أن الإنسان إذا اهتدى بعقله لمعرفة ربه، واهتدى بعقله لقبول أخبار المرسلين من عند الله فإن ذلك يهديه إلى الحق ويبينه له لا محالة .

يشير إلى ذلك الماتريدي حين يذكر عدداً من الآيات التي أمر الله تعالى فيها بالنظر والتدبر والاعتبار، وأن الإنسان إذا استجاب لذلك عرف الحق واهتدى إليه .

(١) تأويلات أهل السنة ج٩ ص٩٩ .

(٢) التوحيد ص٨ .

يقول الماتريدي: (.... مع الأمر به بقوله ﴿ سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُم أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣] وقوله: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ ﴾ [الغاشية: ١٧] وقوله: ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢١] وغير ذلك مما رغب في النظر وألزم الاعتبار وأمر بالتفكير والتدبر، وأخبر أن ذلك يوقفهم على الحق ويبين لهم الطريق<sup>(١)</sup>.

د - العقل يدرك حكمة الأشياء وحقائقها ودلالاتها على الصانع - تعالى -

يقول الماتريدي: (... مع ما لا بد من معرفة ما في الخلق من الحكمة، إذ لا يجوز فعل مثله عبثاً، وما فيه من الدلالة على من أنشأه، أو على كونه بنفسه، أو حدث أو قدم، وكل ذلك مما لا سبيل إلى العلم به إلا بالنظر، على أن البشر خص بملك تدبير الخلائق والمحنة فيها، وطلب الأصلح لهم في العقول، واختيار المحاسن في ذلك، واتقاء مضادة ذلك، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا باستعمال العقول بالنظر في الأشياء، على أن مفرع الكل عند النوائب واعتراض الشبه إلى النظر في ذلك والتأمل، فدل أنه يدل على الحقائق ويوصل به إليها)<sup>(٢)</sup>.

٣ - الله - تعالى - جعل للعقل قدرة على فهم ما أمر به: إذا كان للعقل هذه الأهمية السابقة، فلا شك أن يكون له قدرة على الفهم في أمر الله تعالى به وما على الإنسان إلا أن يجتهد في معرفة ذلك السبيل الذي من خلاله يفهم ما أمر الله به.

يقول الماتريدي: (.... وما من شيء يأمر الله به إما يبعث العقل عليه أو بخطاب السمع إلا وقد جعل الله لفهم ذلك سبيلاً، ومن قصر فهمه عن احتمالته فهو

(١) التوحيد ص ١٠٠.

(٢) التوحيد ص ١٠٠.

خارج عن الأمر لكن جهات الأصول مختلفة تعلم هي بالنظر والفكر أن ذلك من أي نوع<sup>(١)</sup>.

ويقول الماتريدي في موضع آخر: (ثم الأصل أن الله - سبحانه - جعل العقل جزءاً من عالمه، وجعله دليلاً لأهله في معرفة المساوي والمحاسن وعلماً للتمييز بين الحكمة والسفه وبين الإتقان والعبث، وجعله بالذي يعرف المحمود من المذموم والمرغوب فيه من المزجور عنه)<sup>(٢)</sup>.

٤ - المقلد ليس معذوراً، يقول الماتريدي: (فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه)<sup>(٣)</sup> وذلك أن الذي قلده غيره بغير علم ولا نظر فهو سفيه لأنه قد عطل نعم الله تعالى من العلم والعقل، يشير الماتريدي إلى هذا المعنى وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آَلَفْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولَٰئِكَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمَىٰ فَهَمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠ - ١٧١] يذكر الماتريدي تفسير هاتين الآيتين بأن أصحاب هذا القول هم قوم سفهاء أصحاب تقليد فقالوا: إنا قلدنا آباءنا فلا نقلد غيرهم ف قيل لهم: إن كان آباؤكم لا يعلمون شيئاً فكيف تقلدوهم، ثم سماهم بالصم البكم العمي، وإن لم يكونوا في الحقيقة كذلك لما لم ينتفعوا بها، إذ الحاجة إلى هذه الأشياء الانتفاع بها، ولذلك سماهم سفهاء لما لم ينتفعوا بعلمهم وعقلهم)<sup>(٤)</sup>.

هذه هي بعض الإشارات التي نتبين من خلالها مدى أهمية العقل ومنهجه واستدلاله عند الماتريدي، سواء في ثبوت أصل الدين، أو في معرفة ما أمر الله

(١) التوحيد ص ١٣٧ .

(٢) تأويلات أهل السنة ج ٤ ص ٤٤١ .

(٣) التوحيد ص ٣ .

(٤) تأويلات أهل السنة ج ١ ص ٦٢٢ .

به، أو في معرفة صدق أخبار الرسل عليهم السلام، ولذلك فإن من عطل عقله وقد ليس له عذر في ذلك بل ينتقل من صفوف العقلاء إلى صفوف السفهاء كما قرر الماتريدي .

وبوسعنا أن نتساءل الآن: لماذا اهتم الماتريدي هذا الاهتمام الكبير بالمنهج العقلي؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن الماتريدي في اهتمامه هذا قد انطلق من منطلقين أساسيين أحدهما شرعي والآخر مذهبي .

فأما المنطلق الشرعي: فإنني أعني به تلك النصوص الشرعية — خاصة من آيات الذكر الحكيم — والتي تأمر بالنظر والتفكير والاعتبار، وهذه الآيات كان حاضرة في ذهن الماتريدي أثناء بحثه للمسائل العقدية، كيف لا وهو صاحب تفسير من أحسن تفاسير أهل السنة، وقد تعرض فيه كثيراً للآيات التي تخاطب العقل وتدعو إلى إعماله نظراً وتدبيراً للوصول إلى معرفة خالقه جل في علاه .

وكذلك في كتابه الذي خصصه للبحث الكلامي والدرس العقدي — وهو كتاب التوحيد — لم يفته أن يصرح فيه بضع مرات بمنطقه الشرعي في إعمال العقل فيذكر مجموعة من الآيات المشتهرة في هذا الباب .

مثل قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ ﴾ [فصلت: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية ١٧] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران ١٩٠] وقوله تعالى: ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢١] (١) .

(١) كتاب التوحيد ص ١٠ .

وقد وقف الماتريدي أمام هذه الآيات باختصار في كتاب التوحيد، وبإسهاب في كتاب التفسير، ليبين مدى أهمية عمل العقل واستدلالاته وأحكامه.

وأما المنطلق المذهبي: فأعني به المذهب الذي ينتمي إليه الإمام الماتريدي، وهو مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمته الله، ومن المسلمات في تراثنا الإسلامي أن مدرسة أبي حنيفة تمثل مدرسة الرأي وإعمال الفكر والعقل من بين المدارس الإسلامية، ولا أعني بهذا أن المدارس الأخرى أهملت العقل، كلا بل المقصود أن أبا حنيفة ومدرسته كان لهم مزيد عناية وتوسع في استعمال العقل.

ومن المعروف أن أبا حنيفة رحمته الله كان له باع في علم الكلام ودراسة العقيدة والدفاع عن مذهب أهل السنة ضد المخالفين، فكان له في علم الكلام مؤلفات ومجالس ومناظرات<sup>(١)</sup>.

وقد جاء الإمام الماتريدي ليحذو حذو إمام مذهبه وشيخ مدرسته — أبي حنيفة — في الاهتمام بالمنهج العقلي، واعتباره بعد المنهج السمعي من وسائل العلم الشرعي والمعرفة الدينية.

فـ(الماتريدي من هؤلاء العلماء الذين اشتهر عنهم أنه تابع لمدرسة أبي حنيفة، ومدرسة أبي حنيفة تمثل مدرسة الرأي، ومعنى هذا القول أن الماتريدي ينتمي إلى مدرسة الرأي، وهذا يصدق على الماتريدي متكلماً وفقهياً)<sup>(٢)</sup>.

ويشير الشيخ الكوثري إلى أن الماتريدي قد حقق المسائل التي كانت سائدة في بلاد ما وراء النهر على مذهب أبي حنيفة ودققها واستدل لها، فيقول: (... إلى أن جاء إمام أهل السنة فيما وراء النهر أبو منصور الماتريدي المعروف بإمام

(١) راجع مقدمة الشيخ الكوثري على تحقيق إشارات المرام للبياضي ص ٦٠.

(٢) مقدمة تحقيق تأويلات أهل السنة ج ١ ص ٣٠٢.

الهدى، ففرغ لتحقيق مسائلها وتدقيق دلائلها فأرضى بمؤلفاته جانبي العقل والنقل في آن واحد<sup>(١)</sup>.

ويؤكد الشيخ أبوزهرة على هذه الفكرة - أعني الصلة الفكرية - بين الإمام الماتريدي والإمام أبي حنيفة ومدى التقارب بل والاتفاق بينهما فيقول: (وقد عاش الماتريدي في تلك الحلبه التي كان السباق فيها نتائج العقل والفكر، وكان حنفي المذهب؛ فكانت له جولات في الفقه وأصوله، كما كانت له جولات في أصول الدين، ولقد قرر كثير من علماء الحنفية أن النتائج التي توصل إليها تتفق تمام الاتفاق مع ما قرره أبوحنيفة - رحمته الله - في العقائد)<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشيخ أبوزهرة أيضاً: (وقد تبين من الموازنات العلمية بين هذه الآراء التي أشرت عن الإمام أبي حنيفة شيخ فقهاء العراق، والآراء التي قررها أبو منصور الماتريدي في كتبه أنها متلاقية في جملة أصولها، وبذلك قرر العلماء أن آراء أبي حنيفة في العقائد هي الأصل الذي تفرعت منه آراء الماتريدي، وبهذا يتبين أن أبا منصور الماتريدي أقام نظرياته في العقائد على الموروث عن أبي حنيفة في رسائله)<sup>(٣)</sup>.

وبهذا نكون قد أدركنا سر اهتمام الماتريدي بالمنهج العقلي بناءً على منطقيه الشرعي والمذهبي.

لذلك رأينا اهتماماً واضحاً من جانب الماتريدي بالمنهج العقلي.

ويحسن بي قبل أن أغادر الجانب النظري للمنهج العقلي إلى الجانب التطبيقي عند الماتريدي أن أنبه إلى نقطة من الأهمية القصوى بمكان معها يستقيم فهم مكانة المنهج العقلي عند الماتريدي.

(١) مقدمة إشارات المرام ص ٦٠.

(٢) الشيخ أبوزهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٦.

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٧ - ١٧٨.

وهذه النقطة متعلقة بضوابط المنهج العقلي عند الماتريدي .

ذلك أن الماتريدي لم يطلق العنان للعقل كما فعلت المعتزلة، بل ضبط سير العقل في البحث والدراسة بضابطين هاميين هما:

الأول: الاسترشاد بالشرع: وقد لاحظنا هذا أثناء دراسة الماتريدي للمسائل العقدية المختلفة، فهو يجعل السمع مقدماً على العقل، كأن الدليل السمعي له المكانة والمرتبة الأولى، ثم يأتي الدليل العقلي ليسير في رحاب هذا الدليل السمعي مسترشداً به ومؤيداً له .

فالماتريدي – إذن – يوجب النظر العقلي ولكن بإرشاد من الشرع<sup>(١)</sup>.

وبهذا يختلف استعمال الماتريدي للمنهج العقلي عن استعمال المعتزلة (فالعقل عند المعتزلة مصدر وحاكم، وعند الماتريدي آلة للبيان وسبب للحكم)<sup>(٢)</sup>.

وبهذا فإن العقل يأتي دائماً في فكر الماتريدي بعد الشرع أو على حد تعبير الشيخ أبي زهرة أن الماتريدي: (يأخذ بحكم العقل فيما لا يخالف الشرع، فإن خالف الشرع فلا بد من الخضوع لحكم الشرع)<sup>(٣)</sup>.

الثاني: الاعتراف بقصور العقل وأن له حدوداً ينتهي عمله عندها: فعلى الرغم من اعتراف الماتريدي بقيمة المنهج العقلي وأهميته، وأن الله جعل للعقل سبيلاً إلى الفهم والإدراك، إلا أنه يجب الإقرار – في الوقت ذاته – بأن العقل قاصر عن الإحاطة بحقائق الأشياء، وفرق كبير بين الفهم والإدراك لأمر ما، وبين الإحاطة الكاملة بحقيقته الكلية، فالعقل له سبيل للفهم والإدراك على قدر طاقته، أما الإحاطة والنفوذ إلى الحقائق الكاملة فليس من طبيعة العقل، ولذلك فمن

(١) راجع: أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨٠ .

(٢) راجع: بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص ٧٣ .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨٠ .



أراد أن يقحم العقل في ما ليس من شأنه فقد ظلم العقل الذي طبيعته التناهي والقصور.

**يقول الماتريدي:** (إن العقول إنشاءات متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء، والأفهام متناقصة عن بلوغ غاية الأمور، إذ هن من أجزاء العالم الذي هو بكليته متناهٍ، وأسباب الإدراك التي يدرك بها بأداء المشاعر التي تعجز عن كنه ما يقع عليها من الظواهر، فضلاً عما استتر منها، وإذا كان هذا وصف ما يدرك به مبلغ الحكمة فهو قاصر عن الإحاطة بالحكمة الموضوعية من البشر، فمن رام الإحاطة بها أو بلوغ حكمة الربوبية من غير إشارة منه، فهو يظلم العقل، ويحمل عليه ما يعلم عجزه عنه)<sup>(١)</sup>.

وإذا كان شأن العقل كذلك فإنه ينبغي عند استعماله والاعتماد عليه أن يكون هناك حذر واحتياط شديد وهذا الاحتياط إنما يكون بسير العقل في رحاب الشرع.

**يقول الشيخ أبوزهرة عن الماتريدي:** (ولكنه مع إقراره أن العقل مصدر من مصادر المعرفة يخشى عليه الزلل، وخشية الزلل لا تدفع إلى منعه من النظر، بل تدفعه إلى الاحتياط واتخاذ الوقاية من الزلل بالاعتماد على المنقول بجوار المعقول)<sup>(٢)</sup>.

وبهذين الضابطين يصح استخدام العقل وتكون أحكامه مقبولة، وبهذا يظهر لنا أن الماتريدي — رحمه الله — مفكراً مسلماً (سنيّاً أصيلاً عرف جيد المعرفة حدود العقل وميدانه، فهو تارة يعول على العقل في استنتاج أحكامه؛ لأن القضية يقتضي ذلك، وطوراً يستخدم العقل والنقل وطوراً يقتصد في استعمال العقل بل ربما يحجم عن أدلته)<sup>(٣)</sup>.

(١) تأويلات أهل السنة ج٤ ص٤٥٧.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص١٨٠.

(٣) بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي ص٧٥.

والواقع أن ذلك يتوافق مع طبيعة العقل وحدوده والحكمة من خلقه (فإن الله تعالى خلق العقول، وأعطاهها قوة الفكر، وجعل لها حدًا تقف عنده من حيث هي مفكرة لا من حيث هي قابلة للوهب الإلهي، فإذا استعملت العقول أفكارها فيما هو في طورها وحدها ووفت النظر حقه أصابت بإذن الله - تعالى -، وإذا سلطت الأفكار على ما هو خارج عن طورها ووراء حدها الذي حده الله لها ركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، فلم يثبت لها قدم، ولم ترتكن على أمر تطمئن إليه)<sup>(١)</sup>.

وما أحسن ما قاله ابن خلدون في هذا الشأن: (فاتهم ادراكك ومدركاتك في الحصر، واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك، فهو أحرص على سعادتك، وأعلم بما ينفعك؛ لأنه من طور فوق إدراكك، ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك، وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه، بل العقل ميزان صحيح، فأحكامه يقينية لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأي الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يدرك)<sup>(٢)</sup>.

الجانب الثاني: الجانب التطبيقي: وأعني به تطبيقات الماتريدي العملية واستخدامه الفعلي للمنهج العقلي في بحث مسائل العقيدة عمومًا وفي مسألة الرؤية خصوصًا.

(١) شمس الدين السفاريني: لوامع الأنوار البهية ج١ ص١٠٥ - الطبعة الثانية ١٩٨٢م - مؤسسة الخافقين - دمشق.

(٢) ابن خلدون: المقدمة ج١ ص٥٨٢ بتحقيق خليل شحادة - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨م - دار الفكر - بيروت.

وفي هذا الجانب التطبيقي وجدنا الإمام الماتريدي يكثر من الاعتماد على المنهج العقلي بعد المنهج السمعي في أثناء تناوله للمسائل العقدية المختلفة<sup>(١)</sup>.

### تطبيق الإمام الماتريدي للمنهج العقلي في مسألة الرؤية:

على الرغم من أن أهم مميزات بحث الماتريدي لمسألة الرؤية أنه يعتمد في إثباتها على دليل السمع بصفة أساسية أولاً وقبل كل شيء، وهذا الموقف قد استحسناه بل واتبعه كثير من أعلام أهل السنة من الماتريديين وغيرهم، إلا أنه اجتهد في أن يستنبط من الأدلة السمعية وجوهاً عقلية تؤيد فهمه وتقوي مذهبه في المسألة.

### وقد جاء تطبيقه للمنهج العقلي في ثلاث صور وهي:

١ - وجوه عقلية مستنبطة من معاني الآيات ففي أثناء بيانه لآيات القرآن الكريم وجدناه يدعمها ببعض الاستنباطات العقلية، ومن ذلك:

أ - ففي آية سورة الأنعام: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام ١٠٣] يستنبط الماتريدي أن نفي الإدراك دليل على ثبوت الرؤية؛ إذ أن الحق - تعالى - لو لم تكن الرؤية من الجائزات في حقه لم يكن لنفي الإدراك معنى، فلما نفي الإدراك عنه دل على أن الرؤية محتملة، يقول الماتريدي: (ولو كان لا يرى لم يكن لنفي الإدراك حكمة؛ إذ لا يدرك غيره بغير الرؤية، فمع نفي الإدراك وغيره من الخلق لا يدرك إلا بالرؤية لا معنى له)<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع على سبيل المثال: مسألة الدليل على حدث الأعيان كتاب التوحيد ص ١١، مسألة الدليل على أن للعالم محدثاً: كتاب التوحيد ص ٢١، مسألة لا يجوز إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى، كتاب التوحيد ص ٣٨، مسألة إثبات صفات الكلام كتاب التوحيد ص ٥٨، مسألة إثبات الرسالة والحاجة إليها، كتاب التوحيد ص ١٧١، وغيرها من المسائل.

(٢) تأويلات أهل السنة ج ٥، والتوحيد ص ٧٧.

ويقول أيضاً: (فدل نفي الإدراك على أن هنالك رؤية، لكنه لا يدرك ولا يحاط بها) (١).

ب - وفي آية سورة الأعراف ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِيكَ ﴾ [الأعراف ١٤٣] أراد أن يدعم رأيه في فهم هذه الآية أنها تفيد الإثبات كما هو رأي أهل السنة، ولا تفيد النفي كما هو رأي مخالفينهم، فذكر أن العقل يحكم بأن الرؤية لو كانت ممتعة لكان طلب موسى لها جهل بربه، وكيف يجهله وهو أعلم أهل زمانه به.

يقول الماتريدي: (ولو كان لا يجوز الرؤية لكان ذلك السؤال منه جهل بربه، ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعاً لرسالته أميناً على وحيه) (٢).

وكأنني بالماتريدي يريد أن يصبّ فهمه للآية في هذا القالب العقلي: لو كانت الرؤيا ممتعة لما سألها موسى، لكن موسى قد سألها فدل على أنها غير ممتعة بل جائزة.

وفي الآية وجه عقلي آخر يمكن أن يندرج تحت مفهوم المخالفة، وهو أن الله - تعالى - نهى نوحاً، وعاتب آدم وغيره من الرسل على أشياء تعتبر أقل شأنًا من طلب رؤية الحق تعالى، فلما لم ينه موسى ولم يعاتبه دل على أن طلبه جائز وسؤاله ممكن.

يقول الماتريدي: (إن الله تعالى لم ينه ولا أيأسه - أي موسى - وبدون ذلك نهى نوحاً وعاتب آدم وغيرهما من الرسل، وذلك لو كان لا يجوز يبلغ الكفر) (٣).

ويبدو أن الماتريدي يشير إلى نهى الله تعالى نوحاً ﷺ في قضية ولده (٤)،

(١) تأويلات أهل السنة ج٤ ص ١٩٩ .

(٢) التوحيد ص ٧٨ وتأويلات أهل السنة ج٥ ص ٥ .

(٣) تأويلات أهل السنة ج٥ ص ١٢ والتوحيد ص ٧٨ .

(٤) هذا النهي الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُحِبُّونِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [المؤمنون: ٢٧] ومع ذلك

سأل نوحاً ربه أن تنجي ولده في قوله: ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود ٤٥] فعاتبه الله في ذلك .

وعتاب آدم عليه السلام لنسيانه العهد وأكله من الشجرة<sup>(١)</sup> وهذه أمور أقل بكثير من طلب موسى رؤية الحق - جل في علاه - فلو كانت غير جائزة لكان العتاب فيها أشد والنهي عنها أقوى، فلما لم يعاتبه ولم ينهه دل على أنها جائزة وإن لم يحن وقتها بعد .

أي أن الماتريدي يريد أن يعبر عن هذا بهذه الصيغة العقلية:

الله - تعالى - نهى الرسل وعاتبهم على أشياء، فدل على عدم جواز هذه الأشياء لكنه - تعالى - لم ينه موسى ولم يعاتبه على طلب الرؤية فدل على جوازها .

ج - وفي قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس ٢٦] على الرغم من أن الماتريدي يذكر عدة أقوال في معنى الزيادة، إلا أنه يرجح أن تكون الزيادة هي رؤية الله - تعالى - في الجنة بناءً على وجه عقلي استنبطه من الآية .

فالله تعالى وعد المؤمنين أن يجزيهم بأحسن ما عملوا في الدنيا، وأحسن ما عملوه في الدنيا هو التوحيد لله والإيمان به، فجازاهم الله به الجنة وإلى هنا يكون الله - تعالى - قد كافأهم بتوحيدهم وإيمانهم الجنة، ولكن الجنة شيء حسي، والشيء الحسي قد لا يتنعم به كل أحد كالملائكة مثلاً فإنهم ذاهلون عن كل شيء سوى مشاهدة أنوار الحق وجماله جل في علاه .

(١) هذا العتاب الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف ٢٢] وقد ذكرنا أستاذنا الدكتور ربيع جوهري كثيراً من هذه الآيات الواردة في حق الأنبياء عليهم السلام وذكر معناها الصحيح المناسب لعقيدة أهل السنة في تنزيه الأنبياء عليهم السلام وعصمتهم، راجع له كتاب: عقيدتنا ج-٢ ص٦٣ وما بعدها، الطبعة التاسعة سنة ٢٠٠٧م - مكتبة الإيمان بالقاهرة .

لذلك كانت الزيادة بالنسبة للمؤمنين نعيمًا زائدًا عن مجرد النعيم الحسي في الجنة، بل هو فوق ذلك وزيادة عليه، وهو غاية ما تستحسنه العقول، وما ذلك إلا التمتع والتلذذ برؤية الله والنظر إليه حضورًا وشهودًا.

**يقول الماتريدي:** (إن الله وعد أن يجزي أحسن مما عملوا به في الدنيا، ولا شيء أحسن من التوحيد، وأرفع قدرًا من الإيمان به، إذ هو المستحسن بالعقول، والثواب الموعود من جوهر الجنة، حسنه حسن الطبع، وذلك دون حسن العقل؛ إذ لا يجوز أن يكون شيء حسنا في العقول لا يستحسنه ذو عقل، وجائز ما استحسنه الطبع طبعًا لا يتلذذ به كطبع الملائكة، لذلك لزم القول بالرؤية لتكون كرامة تبلغ في الجلالة ما أكرموا به، وهو أن يصير لهم المعبود بالغيب شهودًا كما صار المطلوب من الثواب حضورًا)<sup>(١)</sup>.

د - وفي قوله تعالى: ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾** ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] ينفي الماتريدي نفيًا تامًا أن يكون النظر هنا هو الانتظار؛ وذلك لأن الآية واردة مورد البشارة، ومعلوم أن الانتظار ينافي البشارة لما فيه من معنى الألم والتغيب.

**يقول الماتريدي:** (إن القول به - أي النظر الوارد في آية سورة القيامة - يخرج مخرج البشارة لعظيم ما نالوه من النعم، والانتظار ليس منه مع ما كان الصرف عن حقيقة المفهوم قضاء على الله فيلزم القول بالنظر إلى الله)<sup>(٢)</sup>.

أي أن الماتريدي هنا يشير إلى أن العقل يقضي بأن الانتظار غير لائق بهذا المقام الذي فيه بشارة بفضل الله - تعالى -؛ لأن الانتظار فيه توقع وفيه شك

(١) تأويلات أهل السنة ج٥ ص٢٦ وراجع التوحيد ص٨٠.

(٢) تأويلات أهل السنة ج٥ ص١٣ وراجع التوحيد ص٧٩.

بوقوع المبشّر به أو عدمه، يقول أبو هلال العسكري: الانتظار هو (طلب ما يقدر أن يقع ويكون مع الشك واليقين، ويكون مع الخير والشر) (١) .

والانتظار بهذا المعنى لا يليق أبدًا بموقف البشارة ومقامها سيما إذ كانت تلك البشارة من الله - تعالى - لعباده المؤمنين .

وقد أشار التفتازاني إلى ذلك الوجه العقلي الذي قرره الماتريدي فقال: (جاءت الآية لبشارة المؤمنين، وبيان أنهم يومئذ في غاية الفرح والسرور، والإخبار بانتظارهم النعمة والثواب لا يلائم ذلك بل ربما ينافيه؛ لأن الانتظار موت أحمر فهو بالغم والحزن والقلق وضيق الصدر أجدر) (٢) .

٢ - القياس وأمثله: لقد اعتمد الماتريدي في تأكيد صحة مذهبه في الرؤية على المنهج العقلي، وخصوصًا على أشهر صورة من صورته وهي القياس، ومعلوم أن القياس هو أقوى صور المنهج العقلي كما قرر كثير من الباحثين (٣) .

ومن أشهر نماذج استعماله للقياس في مسألة الرؤية ما يلي:

أ - الماتريدي يثبت الرؤية لله - تعالى - ولكنه ينفي الإدراك عنه تعالى أي أن الله - تعالى - يرى ولكنه لا يدرك، ويستعمل الماتريدي القياس هنا فيقرر أن من مخلوقات الله أشياء نعلمها ونراها، ومع ذلك لا ندرك حقيقتها ولا ماهيتها، فكيف بخالقها جل في علاه .

يقول الماتريدي: (إذ من الأشياء الظاهرة مما يقع عليها البصر يكون لها سر، وفيها خفاء، من نحو: البصر والسمع واللسان والأنف واليد، وغير ذلك من الأشياء مما لا يدرك حقيقة ماهيتها وكيفيةها ولا تقديرها، يبصر بالبصر أشياء لا يعرف حقيقة كيفية البصر ولا ماهيته، وكذلك السمع: لا يدري أنه كيف هو؟ ولا بم يسمع؟ وكذلك في كل

(١) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية ص ١٢٣ بتحقيق محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة - القاهرة - بدون تاريخ .

(٢) التفتازاني: شرح المقاصد ج ٤ ص ١٩٤ .

(٣) راجع أستاذنا الدكتور عبدالله الشاذلي: لوامع اليقين ج ١ ص ٣٢ .

جارحة وحاسة، تجد اليوم خشونة الشيء الذي تمسه ولينه، لا تعرف بم تجد ذلك وتعرفه، وكذلك الكلام من اللسان، والشم من الأنف، لا يدري ما هو؟ وكيف؟ وبم يجد تلك الرائحة والنتن، فإذا كانت معارف الخلق في الأشياء الظاهرة التي يقع عليها البصر لا يُدرك حقيقة ماهيتها، ولا يعرف كيفيتها، ولا يحاط بها علماً، فإله - سبحانه - الذي بحكمته وضع ذلك وبلطفه ركب - أبعد عن الإدراك، وأحرى ألا يحاط به ولا يدرك (١).

فالماتريدي هنا يستعمل القياس الذي يثبت من خلاله إنه إذا كان في الشاهد أشياء نعلمها ونراها ومع ذلك لا تدركها فكذلك الغائب - سبحانه وتعالى - نراه في الآخرة بغير إدراك ولا إحاطة.

ب - وفي موضع آخر يؤكد الماتريدي على أن الرؤية ممكنة من دون حصول إدراك وإحاطة، وذلك حين يستدل بالشاهد على الغائب أو ما يعرف عند المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد.

فهو هنا يذكر أنه في الشاهد بكل أسباب العلم لا تعلم عن معظم الأشياء إلا صورتها وبعض أعراضها بدون إحاطة ولا إدراك لحقائقها، مع أنها مخلوقة، فكذلك في حق الخالق سنراه في الآخرة بدون إدراك وإحاطة.

يقول الماتريدي: (إنه في الشاهد بكل أسباب العلم لا يعلم غير العرض والجسم ثم جائز العلم بالغائب خارجاً منه، فمثله الرؤية) (٢).

ج - ومن أمثلة قياس الغائب على الشاهد والاستدلال بأحوال الشاهد على الغائب ما ذكره الماتريدي في نفس هذه الآية بقوله: (إن الملوك الذين من عاداتهم الاحتجاب عن الخلق، إذا قربوا إنساناً لم يحتجبوا عنه، ويكون تركهم الاحتجاب

(١) تأويلات أهل السنة ج٤ ص١٩٩ .

(٢) تأويلات أهل السنة ج٥ ص٢٩ .



أثر إلى ذلك الذي أكرم بالتقريب من سائر ما يكرمه به؛ فجائز أن يكون الله - تعالى - يكرم أوليائه بالنظر إليه ويتفضل عليهم بذلك<sup>(١)</sup>.

٣ - التمثيل: وهو من صور المنهج العقلي، ومعناه قريب من القياس<sup>(٢)</sup> وقيل في تعريفه: (هو بيان مساواة أمر لأمر آخر في علة حكمه ليثبت مساواتهما في الحكم)<sup>(٣)</sup>.

وقد طبق الماتريدي التمثيل في مسألة الرؤية حين أراد أن يثبت أنه من الجائز رؤية الله - تعالى - والنظر إليه من دون معرفة كيفية هذه الرؤية ولا حقيقة هذا النظر، ومع نفي أي شبهة مشابهة بينه - تعالى - وبين خلقه، ومثل ذلك أننا أثبتنا لله - تعالى - العلم والقدرة والإرادة مع نفي أي مشابهة بينه وبين خلقه.

يقول الماتريدي: (فيلزم القول بالنظر إلى الله - كما قال - على نفي جميع معاني الشبه عن الله - سبحانه وتعالى - على مثل ما أضيف إليه من الكلام والعقل والقدرة والإرادة، يجب الوصف به على نفي جميع معاني الشبه)<sup>(٤)</sup>.

تعقيب:

هكذا: استعمل الماتريدي المنهج العقلي واهتم به باعتباره طريقاً معتمداً لمعرفة الدين بعد المنهج السمعي الذي هو الأساس.

(١) تأويلات أهل السنة ج ١٠ ص ٣٤٩.

(٢) راجع الأمدي: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص ٨٨ بتحقيق د/ حسن الشافعي - الطبعة الثانية ١٩٩٣ م.

(٣) أبودقيقة: القول السديد ص ٦٩.

(٤) التوحيد ص ٧٩.

وبين لنا الماتريدي فوائد المنهج العقلي والاستدلال النظري، وكيف أن الله – تعالى – سهل للعقل الإنساني سبيلاً إلى معرفة الحكمة في كثير من الأشياء من حوله، وبالتالي ذم الماتريدي من عطل العقل وسار في طريق التقليد.

وعلمنا منطلق الماتريدي في اهتمامه هذا بالمنهج العقلي، سواء المنطلق الشرعي المنبعث من الشرع ذاته ونصوصه الداعية إلى إعمال العقل والاستدلال والنظر، أو المذهبي الذي ظهر منه وفاء الماتريدي لمذهبه الذي ينتمي إليه وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه الذي هو رائد مدرسة الرأي في الإسلام.

ولكن هذا المنهج العقلي عند الماتريدي له ضوابط لا بد من مراعاتها لكي يكون العقل منضبطاً في تفكيره دقيقاً في أحكامه وليس منفلاً كما هو شأن الذين قدروا العقل أكثر من قدره، وتعدوا به فوق طوره.

وقام الماتريدي بتطبيق المنهج العقلي في كثير من مسائل العقيدة وخاصة في مسألة الرؤية التي استعمل فيها المنهج العقلي في صور مختلفة ووجوه عقلية مستنبطة من الأدلة الشرعية.

ولابد من التأكيد في نهاية هذا المبحث على أن المنهج العقلي بأدواته المختلفة لم يكن عند الماتريدي مقصوداً لذاته في الاستدلال على مسألة الرؤية، بل كان سائراً في رحاب المنهج السمعي ومؤيداً له، وذلك لأن مسألة الرؤية هي في الأساس مسألة سمعية.

### المنهج النقدي

إذا كان المنهجان السابقان — السمعي والعقلي — يمثلان جانب البناء عند الماتريدي في مسألة الرؤية، فإن هناك منهجًا ثالثًا يمثل جانب الهدم، وهو المنهج النقدي الذي يتوجه فيه إلى آراء الخصم بالنقد والهدم، فإنه إذا هدم آراء خصمه في المسألة استقر رأيه وقام على قواعد ثابتة.

والواقع أن الماتريدي لم يكن مقررًا لرأي أهل السنة فقط، وإنما كان أيضًا يتسم بعقلية ناقدة تتوجه إلى رأي الخصم فتفندها، ولعل الذي ينظر إلى قائمة مؤلفات الماتريدي يدرك للتو أنه كان مهتمًا إلى حد كبير بالمنهج النقدي وتفنيد شبه خصومه، حيث جاءت معظم مؤلفاته في جانب النقد والرد وبيان وهم المخالفين له، ومن ذلك:

- بيان وهم المعتزلة.
- رد تهذيب الجدل للكعبي.
- رد وعيد الفساق.
- رد أوائل المعتزلة أو أوائل الأدلة للكعبي.
- رد الأصول الخمسة.
- الرد على القرامطة.
- رد الإمامة<sup>(١)</sup>.

(١) راجع هذه المؤلفات في: بلقاسم الغالي: أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقديّة ص ٦٧ وما بعدها، وإشارات المرام للبياض ص ٧ وما بعدها، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٢ ص ٣٦ وما بعدها، وتاج التراجم ص ٢٤٩.

فهذه كتب خاصة للردود والنقد بخلاف ما أورده في كتابيه المطبوعين بين أيدينا - التأويلات والتوحيد - من ردود ونقود على مخالفه.

وقد رأينا في مسألة الرؤية منهجاً نقدياً متميزاً عند الإمام الماتريدي يتسم بالموضوعية والهدوء والأدب الجم في الحوار مع الخصم بحيث يصح أن نقول إن صنيع الماتريدي في منهجه النقدي في مسألة الرؤية ينبغي أن يكون مثلاً يحتذى في محاورة الخصم ومجادلته، ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب المنهج النقدي عند الماتريدي في مسألة الرؤية فيما يلي:

١ - نقد الكعبي<sup>(١)</sup> في شبهة المقابلة: لقد كانت عمدة الشبه العقلية عند المعتزلة في نفي رؤية الله - تعالى - شبهة المقابلة، ومعناها - كما يعتقد المعتزلة - أن الشيء لا يكون مرتين إلا بشروط معينة؛ أهمها أن يكون مقابلاً للرائي، وهذا يستلزم أن يكون في حيز ومكان، وأن يكون بينه وبين الرائي مسافة، وأن يتصل شعاع البصر بين الرائي والمرئي، ولما كانت هذه الأمور محالة على الله استحالت رؤيته.

يقول الشيخ أبودقيقة مصوراً هذه الشبهة ومعناها عند المعتزلة: (إن الباري لو كان مرتين لكان مقابلاً للرائي ضرورة، ولو كان مقابلاً للرائي لكان في حيز، لكن كونه في حيز باطلاً، لأنه إما أن يكون متحيزاً بالاستقلال فيكون جوهرًا،

(١) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي من بني كعب، أحد أئمة المعتزلة كان رأس طائفة منهم تسمى الكعبية، وله آراء ومقالات انفرد بها، وهو من أهل بلخ أقام ببغداد مدة طويلة وتوفي بها سنة ٣١٩ هـ، بعده أصحابه من رؤساء المعتزلة فهو عندهم: رئيس نبيل عزيز الفهم بالكلام والفقهاء وعلم الأدب واسع المعرفة في مذاهب الناس، وله مصنفات جليلة الفوائد، وهو كذلك معدود من معتزلة بغداد لأنه أخذ عن أبي الحسين الخياط واشتهر بنصرته لمذهب البغداديين.

وكذلك كان من أئمة مذهب الاعتزال المعدودين، كما يقول ابن حزم إنه أحد رؤساء المعتزلة، ويبدو أنه اشتهر بالجدل والدفاع عن مذهب المعتزلة كما نقل الخطيب البغدادي عن أبي سعيد الاصطخري قال: ما رأيت أجدل من الكعب. راجع ترجمته في: المنية والأمل للقاضي عبدالجبار ص ١٤٦، وطبقات المعتزلة للمرتضى الزبيدي ص ١٨١ حيث عده من أعلام الطبقة الثامنة ووفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣ ص ٤٥٥، ولسان الميزان للذهبي ج ٤ ص ٤٢٩، والفصل لابن حزم ج ٣ ص ٢٢، والمعتزلة لزهدى جار الله ص ١٥٣.

وإما أن يكون متحيزاً بالتبع فيكون عرضاً، وكونه جوهرًا أو عرضاً باطل لتنزّهه عنهما، فما أدى إليه وهو كونه مرئياً باطل، فنثبت نقيضه وهو أنه ليس بمرئي وهو المطلوب<sup>(١)</sup>.

فالمعتزلة ينفون رؤية الله - تعالى - لما يلزم عليها - في نظرهم - من المقابلة والحيز والمكان، وكلها أمور باطلة في حقه تعالى.

وعلى هذا إجماع المعتزلة، فالقاضي عبدالجبار يذكر هذه الشبهة كمسوغ لنفي رؤية الله - تعالى - فيقول عن هذه الشبهة: (وتحريرها هو أن الواحد منا راءٍ بحاسة، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً في المقابل، أو في حكم المقابل، وقد ثبت أنه - تعالى - لا يجوز أن يكون مقابلاً، ولا حالاً في المقابل، ولا في حكم المقابل)<sup>(٢)</sup>.

ويشير القاضي إلى هذه الشبهة في المغني أيضاً فيقول: (ومما يدل على أنه لا يصح أن يرى بالأبصار، أن البصر لا يصح أن يرى إلا ما كان مقابلاً له أو في حكم المقابل له، فما اختص بذلك يصح أن يرى بالبصر، وما خرج عنه لا يصح أن يرى به)<sup>(٣)</sup>.

ويذكر الزمخشري كذلك أن الذي جعل النظر ممتنعاً إليه - تعالى - هو (ما فيه من معنى المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم)<sup>(٤)</sup>.

وكان من القائلين بهذه الشبهة من المعتزلة أبوالقاسم الكعبي الذي صور الماتريدي هذه الشبهة عنده ووجه إليه سهام النقد فيها.

(١) أبودقيقة: القول السديد ص ١٨٦ .

(٢) القاضي عبدالجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٣ .

(٣) القاضي عبدالجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل ج ٤ ص ١٤٠ بتحقيق د/ محمد مصطفى حلمي - الدار المصرية للتأليف والترجمة بدون تاريخ .

(٤) الزمخشري: الكشف ج ٢ ص ١٥٤ - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - دار الكتاب العربي بيروت .

### تصوير الماتريدي لشبهة المقابلة عند الكعبي:

يقول الماتريدي: (ثم زعم الكعبي أنه لا يُرى إلا بالوجوه التي بها يُرى من المباينة للمرئي، ولما حل فيه المرئي بالمسافة والمقابلة واتصال الهواء، والصغر وعدم الصغر والبعد، ولا تجوز الرؤية بخلاف هذا)<sup>(١)</sup>.

أي أن الكعبي يرى أن هذه الشروط لازمة لتحقيق الرؤية ولكنها لما كانت منتفية في حق الله - تعالى - فيلزم من انتفائها انتفاء الرؤية.

### نقد الماتريدي لهذه الشبهة:

بعد أن حكى لنا الماتريدي هذه الشبهة عن الكعبي وجه إليه نقداً مختصراً بيد أنه مفحم في آن واحد، وهو أن الذي أوقع الكعبي في هذه الشبهة هو أنه اتخذ من ذاته وجوهره مقياساً لهذا الحكم، فهو جسم وجوهر، وهذه الشروط التي اشترطها فعلاً تصدق على رؤية الأجسام والجواهر، ولكن الله - تعالى - ليس بجسم ولا جوهر حتى تلزم في حقه هذه الشروط.

يقول الماتريدي عن الكعبي: (وقد أخطأ في هذا الفصل؛ لأنه قدر برؤية جوهره، وقد علم أن غير جوهره جواهر يرون)<sup>(٢)</sup>.

ويقول الماتريدي عن الكعبي أيضاً: (إن الذي يقوله تقدير برؤية الأجسام، ولم يمتحن بصره بغير الأجسام والأعراض، إذ كيف سبيل الرؤية له)<sup>(٣)</sup>.

فالكعبي قد أخطأ هنا لأنه - كما يرى الماتريدي - جعل رؤية الأجسام بشروطها التي ذكرها هي ذاتها رؤية الله - تعالى - وهذا خطأ للفارق بين حقيقة المخلوق وحقيقة الخالق.

(١) كتاب التوحيد ص ٢، وتأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٢٨.

(٢) التوحيد ص ٨٢، وتأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٢٩.

(٣) التوحيد ص ٨٣، وتأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٢٩.

ولذلك كان أهل السنة – الذين منهم الماتريدي – حريصين على التأكيد على أن المعتزلة هنا قد بنوا نتيجتهم على مقدمات باطلة.

فإمام الحرمين يقول: (إن الذين أحالوا الرؤية على الله – تعالى – بنوا عقدهم على ظن فاسد)<sup>(١)</sup> ومن قبله أكد رئيس أهل السنة الإمام الأشعري على أنه لا يلزم من إثبات الرؤية لله تعالى تلك المحالات التي توهمها المعتزلة.

يقول الإمام الأشعري: (ليس في إثبات الرؤية إثبات حدث .... وليس في إثبات الرؤية لله – تعالى – تشبيه الباري – تعالى – ولا تجنيسه ولا قلبه عن حقيقته ...، وليس في الرؤية تجويره ولا تظليمه، ولا تكذيبه...، فلما لم يكن في إثبات الرؤية شيء مما لا يجوز على الباري، لم تكن الرؤية مستحيلة، وإذا لم تكن مستحيلة كانت جائزة على الله)<sup>(٢)</sup>.

ونلاحظ في نقد الماتريدي للكعبى في شبهة المقابلة ملاحظتين جديرتين بالاهتمام:

الأولى: أن نقد الماتريدي هنا كان عقلياً خالصاً، وذلك لأن الشبهة التي أثارها الخصم هي شبهة عقلية خالصة، فكان من المناسب أن يكون الرد والنقد عقلياً كذلك، فمع أن الماتريدي يمتلك أنواعاً أخرى من الردود المتنوعة إلا أنه خاطب الخصم بما يفهمه ونقده بنفس طريقته.

الثاني: أن الماتريدي سار في نقده هنا في نفس الطريق السني ولم يحد عنه قيد أنملة، حيث إن أهل السنة أجمعوا على نقد تلك الشبهة عند المعتزلة بنفس الطريقة التي ذكرها الماتريدي هنا<sup>(٣)</sup>.

(١) إمام الحرمين: العقيدة النظامية ص ٣٩.

(٢) الإمام الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص ٦١ – ٦٢ – بتعليق د/حمودة غرابة – المكتبة الأزهرية بدون تاريخ.

(٣) راجع على سبيل المثال: الجويني العقيدة النظامية ص ٣٩، واللامشي: التمهيد لقواعد التوحيد ص ٨٣، واليزودي أصول الدين ص ٢٨٤، والبياضى: إشارات المرام ص ٢٠٦.

٢ - نقده للمعتزلة في تفسير آية الأعراف: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَفْئِدَةً لِّكَ قَالَ لَنْ تُرِنِّي وَلَكِنْ أُنْظِرُ إِلَى الْجَلِيلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تُرِنِّي فَلَمَّا بَلَغَ رُجُومَهُ لِّلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ [الأعراف ١٤٣]:

لقد خرج المعتزلة<sup>(١)</sup> عن معنى هذه الآية الحقيقي وظاهرها المصرح بأن موسى عليه السلام طلب من الله عزوجل رؤيته رؤية حقيقية، وهذا الطلب من أعلم الناس بالله في زمانه يدل على جوازها .

لكن المعتزلة لم يسلموا لهذا الظاهر الصريح، وراحوا يخرجون عنه ليؤيدوا مذهبهم النافي للرؤية فقالوا إن موسى ما طلب الرؤية لنفسه بل لقومه، وقالوا إن الرؤية المطلوبة ليست رؤية الله تعالى لاستحالتها، بل رؤية آيات وأعلام تدل عليه تعالى<sup>(٢)</sup> .

وهنا نجد الماتريدي يقف نافذاً لهذه الآراء والأقوال لكن بهدوء في الحوار، وأدب في المناظرة، دون تطاول أو خروج عن اللياقة المطلوبة في هذا المقام<sup>(٣)</sup> .

يقول الماتريدي عن هذه الآية الكريمة: (قال قائلون: إن موسى لم يسأل الرؤية لنفسه ولكن سأل لقومه لسؤال القوم له كقوله: ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة ٥٥] لكن هذا بعيد؛ لأنه لو كان سؤاله إياه لسؤال قومه، لكان لا

(١) راجع رأي المعتزلة في هذه الآية في مصادرهم الأصلية مثل شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد ص ٢٣٣ وما بعدها، والكشاف للزمخشري ج ٢ ص ١٥٣ وما بعدها .

(٢) راجع الكشاف ج ٢ ص ١٥٣، وشرح الأصول الخمسة ص ٢٣٢، والمغني ج ٤ ص ١٤٠ .

(٣) هناك فرق كبير بين هدوء الماتريدي وأدبه الجم في الحوار في هذه المسألة مع المعتزلة، وبين التطاول الواضح والتهمج البذيء الذي صدر من الزمخشري تجاه أهل السنة في هذه المسألة، حيث سماهم المشبهة والمجسمة، وأنهم تركوا السنة واتبعوا هواهم، بل زاد في هجومه فسماهم "الحرر الموكفة". راجع الزمخشري: الكشاف ج ٢ ص ١٥٦، فأين هذا الهجاء وهذه البذاءة من أدب وهدوء إمام أهل السنة الماتريدي - رحمه الله !؟



يقول: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۗ ﴾ ولكن يقول: أرهم ينظرون إليك، فدل أنه لم يكن لذلك (١).

أي أن الحقيقة أن موسى طلب الرؤية لنفسه لا لقومه .

ولكن أي رؤية طلبها الكليم عليها السلام؟ إنها رؤية الله – عزوجل – حقيقة، ولكن المعتزلة يقولون بل طلب رؤية الآيات والأعلام .

يقول الماتريدي: (وقال قائلون: لم يكن سؤال ربه رؤية الرب، ولكن سأل ربه رؤية الآيات والأعلام، والأدلة التي بها يرى، وذلك أيضاً بعيد؛ لأنه قد أعطاه من الآيات والأعلام ما لم يكن له الحاجة إلى غيرها من الآيات من نحو: العصا التي كان يضرب بها الحجر فتتفجر منه اثنتي عشرة عيناً<sup>(٢)</sup>، وما كان من فرق البحر وإهلاك العدو<sup>(٣)</sup>، واليد البيضاء<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك من الآيات، فإذا بطل ذلك دل على أنه سأل حقيقة الرؤية<sup>(٥)</sup> أي أن الله – تعالى – أرى موسى ﷺ عدداً كبيراً من الآيات له ولقومه تغنيه عن طلب آيات أخرى في هذا المقام الجليل، إذ كل واحدة من الآيات السابقة كانت كافية وحدها على هداية قومه إن أرادوا الهداية، وبالتالي يكون طلب آيات بعد ذلك فيه من التعنت والجهل ما يجلب عنه قدر كبير أنبياء بني إسرائيل، وأحد أولي العزم من الرسل .

(١) تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٤ .

(٢) يشير الماتريدي إلى تلك المعجزة الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۗ ﴾ [البقرة ٦٠] .

(٣) يشير الماتريدي إلى تلك المعجزة الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَرَّبْنَا بَكَرٍ الْأَبْحَرِ فَأَلْجَيْتَكُمُ لِلسَّفَرِ ۗ فَأَلْجَيْتُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُم مِّنْهَا ۚ وَجَنَّبَكُمُ الْيَمِينَ ۚ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْيَمِينَ ۚ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْيَمِينَ ۚ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْيَمِينَ ۚ ﴾ [البقرة ٥٠] .

(٤) يشير الماتريدي إلى تلك المعجزة الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا يَمِينَهُ ۖ فَمَا يَرَ إِلَّا يَدَهُ ۚ فَذَٰلِكَ هِيَ بَيْضَاتُ ۗ ﴾ [الأعراف ١٠٨] .

(٥) تأويلات أهل السنة ج ٥ ص ٥ .

وهذا ما أشار إليه الماتريدي حين قال: (إن طلب الآيات يخرج مخرج التعنت، وذلك صنيع الكفرة أنهم لا يزالون يطلبون الآيات وإن كانت الكفاية قد ثبتت لهم)<sup>(١)</sup>.

ونحن ننزه مقام النبي موسى عليه السلام أن يقع في مثل هذا التعنت والجهل بالله عزوجل.

وهنا ملاحظة لا بد من تسجيلها في نقد الماتريدي للمعتزلة في استدلالهم بهذه الآية وهي أنه استخدم معهم الأدلة النقلية إذ كانت شبهتهم تعتمد على دليل نقلي، فإنه ساق في رده عليهم أدلة نقلية هنا بخلاف الشبهة الأولى (شبهة المقابلة) فإنها لما كانت عقلية خالصة لم يشأ الماتريدي أن يرد عليهم بالنقل هناك.

وهذا عمل منهجي صميم بحيث يرد إمام أهل السنة على كل شبهة بما يناسبها العقل بالعقل والنقل بالنقل.

٣ - التحلي بالموضوعية في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس ٢٦]:

فعلى الرغم من أن الماتريدي هو إمام أهل السنة المدافع عن عقائدهم، المنافع عن مذاهبهم، إلا أنه لم يغيب عن ذهنه في غمرة رده على المخالفين أن يتحلى بالموضوعية والمنهجية التي من دواعيها أن لا يقطع في مسألة برأي قاطع إلا بدليل، وأن يفسح مجالاً لرأي الخصم إذا قام عليه دليل.

وظهر ذلك واضحاً في تفسيره للزيادة الواردة في هذه الآية الكريمة، فإن هناك إجماعاً من أهل السنة على أن الزيادة هنا هي الزيادة على الثواب وعلى

(١) تأويلات أهل السنة ج ٤ ص ٢٤٠.

الجنة، ولا يكون ذلك إلا بالنظر لوجه الله - تعالى - خاصة وأنه قد فسرت بعض الأحاديث الزيادة بهذا<sup>(١)</sup>.

ومع هذا الإجماع السنّي الذي ينتمي إليه الماتريدي إلا أنه يعدد الآراء الأخرى على أنها آراء محتملة الصحة، ويجوز القول بها إلا أن الرجحان القوي هو في جانب أهل السنة.

يقول الماتريدي في تفسير تلك الآية: (اختلف فيه؛ فقال بعضهم: للذين أحسنوا في الدنيا لهم الحسنى في الآخرة جزاء ذلك الإحسان وهي الجنة، سمي الجنة الحسنى؛ لأنها جزاء الإحسان؛ كما سمي النار السوءى، كقوله ﴿أَسْتَوُوا﴾ [الروم ١٠] لأنها جزاء السوء، كقوله: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

وزيادة: قيل: المحبة في قلوب العباد، يحبه كل محسن، وهيبة له في قلوب الناس، يهابه كل أحد على غير سلطان له ولا يد.

وقال قائلون: قوله ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَسْئَةٍ وَزِيَادَةٍ﴾ أي: مثل تلك الحسننة وزيادة التضعيف، حتى تكون عشراً، وما شاء الله، يدل على ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾.

وقال قائلون قوله ﴿وَزِيَادَةٍ﴾ الرؤية: رؤية الرب والنظر؛ كقوله ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [إِن رَّيَاهَا نَاطِرَةٌ] [القيامة ٢٢].

(١) مثل قوله ﷺ [إنكم سترون ربكم] وقد سبق تخريجه، وحديث [إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا يا أهل الجنة فيكشف الحجاب فينظرون إليه فوالله ما أعطاهم الله شيئاً هو أحب إليهم منه] وهذا الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ج١ ص١٦٣ رقم ١٨١ ورواه الترمذي في سننه باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى رقم ٢٥٥٢ ج٤ ص٢٦٨، ورواه ابن حبان في صحيحه باب: البيان بأن رؤية المؤمنين ربهم في المعاد من الزيادة التي وعد الله جل وعلا عباده على الحسنى التي يعطيهم إياها رقم ٧٤٤١ ج١٦ ص٤٧١.

وقال قائلون: الزيادة قبول حسناته مع ما فيها من الخلط بالسيئات، يقبل حسناته بفضلها، وإن كانت تشوبها السيئات ورضاه عنه، وذلك طريقه الفضل والإحسان.

وعن علي بن أبي طالب — عليه السلام — قال: الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب.

فلا ندري ما الزيادة التي ذكرها الله عزوجل في الآية إلا بالخبر عن الله.

وقال قائلون: الحسنى ما تقدره العقول وتتركها وتصورها الأوهام، وأما الزيادة فهي التي لا تقدرها العقول ولا تتركها ولا تصورها الأوهام كقوله — عليه السلام — [ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر]<sup>(١)</sup>.

هكذا قال الماتريدي في كتاب التأويلات، ومثل ذلك في كتاب التوحيد حيث قال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ وجاء في غير خبر النظر إلى الله، وقد يحتمل غير ذلك مما جاء في التفسير، لكنه لولا أن القول بالرؤية كان أمراً ظاهراً لم يحتمل صرف ظاهر<sup>(٣)</sup>.

فالماتريدي هنا رغم اعتقاده للرأي القائل أن الزيادة هي الرؤية والنظر لوجه الله الكريم، إلا أنه لا يقطع بأنه هو المعنى الوحيد المراد في الآية، بل هناك معانٍ أخرى محتملة، ولعلها تكون صحيحة.

ثم يؤجل الماتريدي الحكم بالرجحان حتى يأتيه شاهد قوي يشهد لرأيه، وهذا الشاهد لا يكون إلا بالخبر عن الله — تعالى — كما يقرر الماتريدي<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا الحديث متفق عليه رواه الإمام البخاري في صحيحه باب ما جاء في صفة الجنة رقم ٣٢٤٤ ج٤ ص١١٨، ورواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها رقم ٢٨٢٤ ج٤ ص٢١٧٤.

(٢) تأويلات أهل السنة ج٦ ص٣٣ - ٣٤.

(٣) كتاب التوحيد ص٧٩.

(٤) راجع التوحيد ص٧٩ وتأويلات أهل السنة ج٦ ص٣٣.

وحين جاءه هذا الشاهد وهو أحاديث عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى آية سورة القيامة التي استشهد بها هو لترجيح رأيه<sup>(٢)</sup> هنالك يرجح الماتريدي رأيه مع بقاء الآراء الأخرى كأراءٍ محتملة في المسألة.

وهو هنا لم يصرح بأن المخالفين له هم المعتزلة ولا بأن رأيهم مجافٍ للصواب .  
ونستطيع أن نلاحظ موضوعية الماتريدي ومنهجيته في التناول إذا قارنا نصي الماتريدي السابقين – في التأويلات والتوحيد – بنص للزمخشري في نفس الآية .  
يقول الزمخشري: (الحسنى: المثوبة الحسنى وزيادة، وما يزيد على المثوبة وهي التفضل، ويدل عليه قوله ﴿وَزَيْدَهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [النور ٣٨].

وعن علي ؑ : الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة، وعن ابن عباس – ؑ –  
الحسنى الحسننة، والزيادة: عشر أمثالها .  
وعن الحسن – ؑ – عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وعن مجاهد – ؑ –  
– الزيادة مغفرة من الله ورضوان) (٣) .

إلى هذا الحد يروي الزمخشري الآراء في معنى الزيادة، وهي بلا شك تخلو من الرأي القائل إن الزيادة هي الرؤية؛ لأن الزمخشري سيذكره الآن ولكن بصيغة التضعيف وبمزيد من الهجوم على قائله .

يكمل الزمخشري الآراء في معنى الزيادة قائلاً: (وزعمت المشبهة والمجبرة أن الزيادة النظر إلى وجه الله تعالى، وجاء بحديث مرقوع: إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا يا أهل الجنة فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فوالله ما أعظام الله

(١) مثل قوله ﷺ (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ... الحديث) وقوله ﷺ (إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا يا أهل الجنة... الحديث) .

(٢) راجع الماتريدي تأويلات أهل السنة ج٦ ص٣٣ .

(٣) الزمخشري: الكشاف ج٢ ص٣٤٢، وراجع القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن عن المطاعن ص١٧٧ - دار النهضة الحديثة - بيروت - بدون تاريخ .

شيئاً هو أحب إليه منهم<sup>(١)</sup>/<sup>(٢)</sup>.

فالزمخشري هنا قد خرج عن الموضوعية وعن المنهجية.

فهو يذكر الآراء التي يعتقدونها على أنها هي الوحيدة في المسألة، وهذا خلاف ما فعله الإمام الماتريدي.

ثم إن الزمخشري يذكر رأي المخالفين متهجماً عليهم قادحاً فيهم، فهو يسمى أهل السنة بالمشبهة والمجبرة، وهذا ما لم يتفوه به الماتريدي إذا ذكر مخالفه.

ثم هو يذكر الحديث الذي أجمعت على ذكره كتب السنة لإثبات النظر إلى الله - تعالى - في الجنة، ويكون هذا هو أعظم نعيم له لا يرجون بعده شيئاً، يذكره الماتريدي على أنه حديث مرقوع - بالقاف - وليس بالفاء - أي مكذوب مفترى من أهل السنة على النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

إذن: هناك فرق كبير بين إمام أهل السنة أبي منصور الماتريدي في موضوعيته ومنهجيته في المسألة، وبين الزمخشري الذي تخلى عنهما تماماً.

ويا ليت المتناقشين حول مسألة خلافية يحذون حذو الماتريدي في الإنصاف والموضوعية والمنهجية في إفصاح مجال للرأي الآخر لعله يكون صحيحاً، وفي عدم الحكم إلا بدليل قوي.

ثم يصرح الماتريدي برأيه النهائي في المسألة الذي يفيد إثبات الرؤية لله - عزوجل - في الآخرة ولكن الماتريدي يحرص على أن يكون هذا الإثبات ليس

(١) سبق تخريجه.

(٢) الكشاف ج٢ ص ٣٤٢.

(٣) راجع حاشية ابن المنير السكندري على تفسير الكشاف المسماة: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ج٢ ص ٣٤٢.

فيه أي مشابهة بين الله وبين خلقه، وكذلك لا نخوض في تكييف الرؤية؛ لأن هذا الكيف لم يثبت، ولم يجيء به دليل قاطع.

يقول الماتريدي: (فثبتت الرؤية على نفي جميع معاني الشبه عن الله تعالى، ولا نصف الرؤية بالكيفية، إذ الكيفية تكون لذي صورة وهو يرى بلا كيف)<sup>(١)</sup>.

ثم يقول الماتريدي: (والأصل فيه - أي الرؤية - القول بذلك على قدر ما جاء، ونفي كل معنى من الخلق ولا يفسر بما لم يجيء)<sup>(٢)</sup>.

وكلام الماتريدي هنا يصلح أن يكون نقدًا للمجسمة وردًا عليهم لأنهم صرحوا أن الرب جسم ذو هيئة وصورة يتحرك ويسكن ويزول وينتقل، وأنه في جهة معينة، ولذلك فهم يجيزون الرؤية في كل آن<sup>(٣)</sup>.

ثم يرد الماتريدي على من يطلب الكيفية، بأنه يرى بلا كيف.

يقول الماتريدي: (فإن قيل كيف يرى؟ قيل: بلا كيف، إذ الكيفية تكون لذي صورة، بل يرى بلا وصف قيام وعود، وإتكاء وتعلق، واتصال وانفصال، ومقابلة ومدابرة، وقصر وطول، ونور وظلمة، وساكن ومتحرك، ومجانس ومباين، وخارج وداخل، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك)<sup>(٤)</sup>.

هكذا يثبت الماتريدي رأيه في وقوع الرؤية للمؤمنين في الآخرة ولكن بلا كيف وبلا مشابهة بين الله وخلقته، فهو سبحانه يتعالى عن ذلك.

(١) تأويلات أهل السنة ج٣ ص٣٥١.

(٢) تأويلات أهل السنة ج٥ ص٢٨.

(٣) راجع: مقالات الإسلاميين للإمام الأشعري ج١ ص١٠٦ بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩م - دار النهضة الحديثة، وراجع تعليقات الدكتور عبدالكريم عثمان على شرح الأصول الخمسة للفاضل عبدالجبار ص٢٣٢.

(٤) الماتريدي: التوحيد ص٨٥ وراجع تأويلات أهل السنة ج٥ ص٣٠.

## خاتمة

بعد هذه الجولة التي عشنا من خلالها مع مناهج الإمام الماتريدي - رحمه الله - في بحث مسألة رؤية الله - تعالى - نستطيع أن نستخلص بعض النتائج التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

١ - الإمام الماتريدي من أئمة الإسلام المعدودين، وأعلامه المذكورين، الذين لهم جهد مخلص وإسهام واضح في تثبيت عقيدة أهل السنة.

٢ - لم يكتف الإمام الماتريدي بطريقة واحدة يثبت بها رأي أهل السنة في مسألة الرؤية، بل نوع المناهج، وعدد الأدلة، ما بين سمعي وعقلي ثم نقدي، ورغم تنوع تلك المناهج إلا أن الماتريدي استطاع أن يستفيد منها ببراعة فائقة لنتصافر جميعاً من أجل غاية واحدة هي نصر مذهب أهل السنة.

٣ - كان الماتريدي عظيم التقدير للمنهج السمعي بحيث جعله الأساس في هذه المسألة، وجعله العمدة الذي منه البدء وإليه العود، بحيث يبدأ منه المسألة إثباتاً وتأكيداً، ثم يعود إليه بعد ذلك استمداداً واستشهاداً، يستمد منه أدلته المستقلة، ويستشهد به على صحة المناهج الأخرى.

٤ - ومع ذلك لم يهمل المنهج العقلي بل استعمله في هذه المسألة في صورته المشهورة عند المتكلمين، وكذلك في استنباطاته الخاصة به التي لم يخرج فيها عن فحوى استنباطات أهل السنة من قبل ومن بعد.

وجاء اهتمامه هذا من منطلقين، شرعي ومذهبي، لكن الماتريدي وهو يستعمل المنهج العقلي لم يغيب عن ذهنه الذكي أن يضبطه بضوابط الشرع، وأن ينبه على تناهيه وقصوره عن درك الحقائق كاملة، وكأنه يقول للعقل: قف عند حدك.



٥ - وأخيراً استعمل الماتريدي المنهج النقدي الذي وجه من خلاله سهام النقد إلى مخالفيه في مسألة الرؤية وهم المعتزلة عموماً والكعبي منهم خصوصاً، ففند عمدة شبههم العقلية، ورد استدلالاتهم بالآيات القرآنية.

وقد جاء نقد الماتريدي لهم موضوعياً هادئاً، مراعيًا لكل حالة من أحوالهم وراذلاً على كل شبهة بما يناسبها، فإن كان شبهتهم عقلية، جاء رده عليها عقلياً، وإن كانت نقلية، استعمل النقل في نقدهم والرد عليهم، ثم إنه رحمه الله تحلى بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والنزاهة والأدب الجم في نقد مخالفيه ومناقشة خصومه.

٦ - وبعبارة موجزة أستطيع أن أقول: إن الماتريدي - رحمه الله - قد امتلك شيئاً كثيراً من الأدوات المنهجية، إلا أنه كان أكثر وفاءً، وأشد تماهياً مع المنهج السمعي من غيره من المناهج الأخرى.

## أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم •

ثانياً: السنة النبوية •

ثالثاً: المصادر والمراجع العامة وقد رتبها ترتيباً أبجدياً بحسب عنوان الكتاب كالتالي:

### حرف الألف

- ١ - الإبانة عن أصول الديانة - الإمام الأشعري - تحقيق د/فوقية حسين محمود - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ - دار الأنصار - القاهرة •
- ٢ - أبحار الأفكار - الأمدي - تحقيق د/ أحمد المهدي - الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٤م - دار الكتب القومية - القاهرة •
- ٣ - أبو منصور الماتريدي: حياته وآراؤه العقدية - بلقاسم الغالي - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م - دار التركي - تونس •
- ٤ - الإبهاج في شرح المنهاج - السبكي - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت •
- ٥ - إتحاف السادة المتقين - الزبيدي - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت •
- ٦ - الإتيقان في علوم القرآن - السيوطي - تحقيق سعيد المنذوب - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م - دار الفكر - لبنان •
- ٧ - إحصاء العلوم - الفارابي - تحقيق - عثمان أمين - دار ببايون - باريس - بدون تاريخ •
- ٨ - الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم - تحقيق أحمد شاکر - دار الآفاق - بدون تاريخ •

- ٩ - إرشاد الفحول - الشوكاني - الطبعة الأولى - سنة ١٩٩٩م - دار الكتاب العربي .
- ١٠ - أساس التقديس - الرازي - تحقيق د/ عبدالله إسماعيل - الطبعة الأولى - ٢٠٢٠م - مجمع البحوث الإسلامية .
- ١١ - الأربعين في أصول الدين - الرازي - تحقيق د/ عبدالله إسماعيل ود/إبراهيم سويلم - الطبعة الأولى - ٢٠٢٠م - مجمع البحوث الإسلامية .
- ١٢ - إشارات المرام من عبارات الإمام - البياضي الحنفي - بتقديم الشيخ محمد زاهد الكوثري - الطبعة الأولى - سنة ٢٠٠٤م - دار زمزم .
- ١٣ - أصول الدين - البزدوي - تحقيق هانز بيترلينس - المكتبة الأزهرية - بدون تاريخ .
- ١٤ - أصول الدين - البغدادي - الطبعة الثالثة - ١٩٨١م - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٥ - الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي - الطبعة الأولى - ١٩٨٨م - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٦ - أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات - الشيخ عبدالله بن بيه - الطبعة الأولى - ١٩٩١م - دار ابن حزم .
- ١٧ - الأنساب - السمعاني - بتحقيق عبدالرحمن اليماني - الطبعة الأولى - ١٩٦٢م - حيدرآباد .
- ١٨ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - الباقلاني - تحقيق محمد زاهد الكوثري - الطبعة الثانية - ٢٠٠٠م - المكتبة الأزهرية للتراث .

١٩ - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل - ابن جماعة - تحقيق وهبي سليمان الألباني - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م - دار السلام - القاهرة.

### حرف الباء

٢٠ - البحر المحيط في التفسير - أبوحيان الأندلسي - الطبعة الثانية - ٢٠٠٧م - دار الكتب العلمية.

٢١ - البرهان في أصول الفقه - الجويني - تحقيق محمد بن حسن عويضة - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م - دار الكتب العلمية.

### حرف التاء

٢٢ - تاج التراجم - ابن قطلوبغا - بتحقيق محمد خير - رمضان يوسف - الطبعة الأولى - ١٩٩٢م - دار القلم - دمشق.

٢٣ - تاريخ المذاهب الإسلامية - الشيخ أبوزهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٦م - دار الفكر العربي.

٢٤ - تأويلات أهل السنة - الإمام الماتريدي - تحقيق د/ مجدي باسلوم - الطبعة الأولى - ٢٠٠٥م - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٥ - تبصرة الأدلة في أصول الدين - أبوالمعین النسفي - تحقيق د/ محمد الأنور عيسى - الطبعة الأولى - ٢٠١١م - المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٦ - تدريب الراوي - السيوطي - دار طيبة - بدون تاريخ.

٢٧ - التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة - د/ وليد قصاب - دار الثقافة بالدوحة - بدون تاريخ.

٢٨ - التعريفات - الجرجاني - تحقيق جماعة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٩ - تلخيص الأدلة - الصفار النجاري - تحقيق د/ عبدالله إسماعيل - الطبعة الأولى - ٢٠١٢م - المكتبة الأزهرية للتراث.

- ٣٠ - تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل - الباقلاني - تحقيق عماد الدين حيدر -  
الطبعة الأولى - ١٩٨٧م - مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان .
- ٣١ - التوحيد - الإمام الماتريدي - تحقيق د/ فتح الله خليف - دار الجامعات  
المصرية - الإسكندرية - بدون تاريخ .
- ٣٢ - التوقيف على مهمات التعاريف - المناوي - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م -  
عالم الكتب - القاهرة .
- ٣٣ - تهذيب اللغة - الأزهرى - تحقيق محمد عوض - الطبعة الأولى - سنة  
٢٠٠١م - دار إحياء التراث العربى .
- حرف الجيم**
- ٣٤ - جامع البيان في تأويل القرآن - الطبري - تحقيق أحمد شاکر - الطبعة  
الأولى - ٢٠٠٠م - مؤسسة الرسالة .
- ٣٥ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن - الثعالبي - تحقيق محمد علي معوض  
- دار إحياء التراث العربى - بدون تاريخ .
- حرف الخاء**
- ٣٦ - الخصائص - ابن جنى - تحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب -  
بدون تاريخ .
- حرف الدال**
- ٣٧ - دراسات في الدلالة والمعجم د/ رجب عبدالجواد - دار غريب -  
٢٠٠١م .
- ٣٨ - دلائل الإعجاز - عبدالقاهر الجرجاني - تحقيق محمود شاکر - مكتبة  
الخانجي - القاهرة - ١٩٨٤م .
- ٣٩ - دور الكلمة في اللغة - ستيفن أولمان ترجمة د/ كمال بشر - مكتبة  
الشباب بالقاهرة - ١٩٧٥م .

### حرف الشين

- ٤٠ - شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار بن أحمد - بتحقيق د/عبدالكريم عثمان - الطبعة الثالثة - ١٩٩٦م - مكتبة القاهرة .
- ٤١ - شرح العقائد النسفية - التفتازاني - تحقيق طه عبدالرؤوف سعد - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م - المكتبة الأزهرية للتراث .
- ٤٢ - شرح المقاصد - التفتازاني - تحقيق د/عبدالرحمن عميرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٨م - عالم الكتب - بيروت .

### حرف الصاد

- ٤٣ - الصناعتين - أبو هلال العسكري - تحقيق د/مفيد قميحة - الطبعة الأولى - ١٩٨١م - دار الكتب العلمية .
- ٤٤ - صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام - السيوطي - تحقيق د/علي سامي النشار - طبعة مجمع البحوث الإسلامية - بدون تاريخ .

### حرف العين

- ٤٥ - العدة في أصول الفقه - أبو يعلى الحنبلي - تحقيق أحمد بن علي المبارك - الطبعة الثانية - ١٩٩١م - منشورات كلية الشريعة - الرياض .
- ٤٦ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية - الجويني - بتحقيق د/أحمد حجازي السقا - الطبعة الأولى - ١٩٧٨م - المكتبة الأزهرية للتراث .
- ٤٧ - عقيدتنا - د/محمد ربيع جوهرى - الطبعة التاسعة - ٢٠٠٧م - مكتبة الإيمان - القاهرة .
- ٤٨ - علم اللغة - د/محمود السعران - دار الفكر العربي - بدون تاريخ .

### حرف الغين

- ٤٩ - غاية المرام في علم الكلام - الأمدي - تحقيق د/حسن الشافعي - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٩٧١م .

### حرف الفاء

- ٥٠ - الفروق اللغوية - أبو هلال العسكري - تحقيق محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة - بدون تاريخ .
- ٥١ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية - الطبعة الأولى - ١٣٢٤هـ - مطبعة السعادة - مصر .

### حرف القاف

- ٥٢ - القاموس المحيط - الفيروزآبادي - مؤسسة الرسالة - بدون تاريخ .

### حرف الكاف

- ٥٣ - الكشاف - الزمخشري - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٥٤ - الكليات - الكفوي - تحقيق عدنان درويش - مؤسسة الرسالة - بدون تاريخ .

### حرف اللام

- ٥٥ - اللباب في تهذيب الأنساب - ابن الأثير - دار صادر - بدون تاريخ .
- ٥٦ - اللغة - جوزيف فندريس - ترجمة د/ محمد القصاص - مكتبة الأنجلو - بدون تاريخ .
- ٥٧ - لمع الأدلة - الجويني - تحقيق د/ فوقية حسين محمود - الطبعة الثانية - ١٩٨٧م - عالم الكتب .
- ٥٨ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - الإمام الأشعري - تقديم د/حمودة غرابة - المكتبة الأزهرية للتراث - بدون تاريخ .
- ٥٩ - لوامع الأنوار البهية - السفاريني - الطبعة الثانية - ١٩٨٢م - مؤسسة الخافقين - دمشق .

- ٦٠ - لوامع اليقين في أصول الدين - د/ عبدالله الشاذلي - الطبعة الأولى - ٢٠١٤م - المكتبة الأزهرية للتراث .

### حرف الميم

- ٦١ - المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين - الأمدي - تحقيق د/حسن الشافعي - الطبعة الثانية - ١٩٩٣م - مكتبة وهبة - القاهرة .
- ٦٢ - المحصول في علم الأصول - الرازي - تحقيق جابر العلواني - منشورات جامعة الإمام بالرياض - ١٣٩٩هـ .
- ٦٣ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل - أبو البركات النسفي - تحقيق يوسف علي بدوي - الطبعة الأولى - ١٩٩٨م - دار الكلم الطيب - بيروت .
- ٦٤ - المدخل إلى دراسة علم الكلام - د/ حسين الشافعي - الطبعة الثانية - ١٩٩٣م - مكتبة وهبة .
- ٦٥ - المستقصى من علم الأصول - الغزالي - تحقيق سليمان الأشقر - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٦٦ - مشكل الحديث وبيانه - ابن فورك - تحقيق موسى محمد علي - الطبعة الثانية - ١٩٨٥م - عالم الكتب .
- ٦٧ - معجم البلدان - ياقوت الحموي - الطبعة الثانية - ١٩٩٥م - دار صادر - بيروت .
- ٦٨ - معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - تحقيق عبدالسلام هارون - الطبعة الأولى - ٢٠٠٢م - اتحاد الكتاب العرب .
- ٦٩ - معرفة أنواع علوم الحديث - ابن الصلاح - تحقيق نورالدين عتر - الطبعة الأولى - ١٩٨٦م - دار الفكر - سوريا .
- ٧٠ - المغني في أبواب التوحيد والعدل - القاضي عبدالجبار - تحقيق د/ محمد مصطفى حلمي - الدار المصرية للتأليف والترجمة .



- ٧١ - مفردات غريب القرآن - الأصفهاني - تحقيق سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ .
- ٧٢ - المفصل في صنعة الإعراب - الزمخشري - تحقيق علي بوملحم - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٧٣ - مقالات الإسلاميين - الإمام الأشعري - تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - الطبعة الثانية - ١٩٦٩م - دار النهضة الحديثة .
- ٧٤ - مناهج البحث العلمي د/ عبدالرحمن بدوي - الطبعة الثالثة - ١٩٧٧م - وكالة المطبوعات - الكويت .

### حرف النون

- ٧٥ - النجاة في الحكمة الطبيعية والمنطقية والإلهية - ابن سينا - تقديم ماجد فخري - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م - دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٧٦ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - ابن حجر - الطبعة الخامسة - ١٩٩٧م - دار الحديث - القاهرة .
- ٧٧ - نهاية الإقدام في علم الكلام - الشهرستاني - تحقيق الفردجيوم - مكتبة المتنبى - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٧٨ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز - الرازي - تحقيق د/نصرالله حاجي ، الطبعة الأولى - ٢٠٠٤م - دار صادر - بيروت .
- ٧٩ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول - الأسنوي - عالم الكتب - بدون تاريخ .
- ٨٠ - النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الأثير - المكتبة الخيرية بالقاهرة - ١٣١٨هـ .

